جامعة الدول العربية

خطب الوفود العربية

في مؤتمر فلسطين بلندن

سبتمبر ١٩٤٦

المطبعة الأميرية بالقاهرة
١٩٤٧

American University of Beirut
University Libraries

Donated by
Amin al-Mumayiz

A.U.B Library

A.U.B. LIBRARY
مكتبة أمين المميز
AA-18
AMIN AL-MUMAYIZ LIBRARY

جامعة الدول العربية

CA
956.9404
K459kA
c.1

خطب الوفود العربية

فى مؤتمر فلسطين بلندن

سبتمبر ١٩٤٦

المطبعة الأميرية بالقاهرة
١٩٤٧

خطاب المستر اتلى

فى حفل افتتاح مؤتمر فلسطين بلندن

المنعقد فى ١٠ سبتمبر سنة ١٩٤٦

أنه ليسرنى كل السرور أن أرحب فى هذا المؤتمر بوفود البلاد العربية فى الشرق الأوسط التى ظلت الحكومات البريطانية المتعاقبة خلال ربع قرن ترقب بعين العطف والاهتمام تقدم النهضة القومية فيها . وانى واثق أنكم ستوافقون على أنه لولا أن طوحت الجيوش البريطانية بالسلطان العثمانى فى الأجزاء العربية من آسيا فى الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ — ١٩١٨) لكان تقدم هذه النهضة أبطأ بكثير عما هو عليه الآن .

وفى نهاية تلك الحرب أخذت بريطانيا على عاتقها مسؤولية النهضة السياسية فى العراق وفلسطين وشرق الأردن وكان معنى هذه المسؤولية بالنسبة لنا التزامنا أولا بتدعيم أسس إدارة مستقرة ناهضة ثم ازاله جميع العوائق فى سبيل الوصول الى الحكم الذاتى بأسرع ما يستطاع وتمشيا مع هذه السياسة صارت العراق فى عام ١٩٣٠ دولة مستقلة استقلالا تاما ذات سيادة واكتسبت شرق الأردن اليوم نفس هذه الصفة ولم تكن العقبات التى صادفها طلب شرق الأردن الأول للانخراط فى سلك الأمم المتحدة نتيجة تقصير من بريطانيا فى تعضيدها التعضيد الكافى كما أنى على ما أظن محق فى القول بأن انضمام سوريا ولبنان الى جمعية الأمم المتحدة يعود الى تشجيع وتعضيد بريطانيا لهما .

أما فى فلسطين ، لأسباب سنبحثها سويا حول هذه المائدة ، فقد تضاربت مبادئ السياسة البريطانية مع مطامح العرب ، وما قلته الآن يوضح الفرق بين تكوين هذا المؤتمر وتكوين الهيئة التى اجتمعت لنفس هذا الغرض فى قصر سان جيمس عام ١٩٣٩ .

وأود هنا أن أضيف الى ما قلت كلمة ترحيب لأعضاء وفود الدول العربية التى لم تكن ممثلة فى مؤتمر عام ١٩٣٩ — لبنان وسوريا — وللأمين العام لجامعة الدول العربية.

ولى كلمة أخرى أتقدم بها على سبيل التمهيد وهى أن أية نهضة قومية لا تعد كاملة لمجرد الحصول على الاستقلال السياسى . وأعتقد أن الفرصة سانحة الآن للدول العربية للإقدام على مشروعات اقتصادية هامة تعود بفوائد جزيلة على سواد الشعوب العربية وتزيد من مكانة واستقرار هذه البلاد .

وأنه ليسعدنى أن أرى التعاون فى مشروعات كهذه من أهم أغراض الجامعة العربية وأنى أؤكد لكم أن حكومة جلالة الملك ستبذل كل ما فى استطاعتها للمساعدة فى توسيع نهضتكم الاقتصادية وتقدمكم الاجتماعى اذا طلب اليها ذلك .

ولنتحول الآن الى الموضوع الذى اجتمعنا من أجله . أنكم تعلمون أن نوايا الحكومة البريطانية كانت دائما متجهة نحو دعوة حكومات الدول العربية للتشاور معها قبل البت نهائيا فى أى حل لمسألة مستقبل فلسطين وعملا بهذا المبدأ لم نتوان فى قبول اقتراح الدول الأعضاء فى الجامعة العربية للمفاوضة معهم فى هذا الشأن ولى وطيد الأمل أن تكون نتيجة هذا المؤتمر الذى يبدأ أعماله اليوم جلاء الطريق للوصول الى حل مقبول لهذه المشكلة .

وإنى لآسف أشد الأسف لقرار عرب فلسطين بعدم إرسال مندوبين لتمثيلهم فى هذا المؤتمر ، ولما كنت أعلم ما لمشكلة فلسطين من عظيم مكانة فى قلوب البلاد العربية المجاورة لها فانى مقتنع كل الاقتناع بأن الجمع الحاضر يمثل وجهة النظر العربية تمثيلا وافيا فعالا رغما عن عدم وجود الوفد الفلسطينى .

وأكاد أن أكون فى غير حاجة لذكر ما تشعر به حكومة جلالة الملك من الأسف الشديد لحالة القلق والاضطراب التى غاصت فيها فلسطين مما أضر بمصالح وهناء كل جالية بل كل فرد من أفراد الشعب فى تلك البلاد وهى حالة لا يمكن السماح باستمرارها . وأنه لمن المحتم علينا أن نبذل كل مجهود فى سبيل الوصول الى تسوية

لنقط الخلاف المسببة لهـذه الحالة بشكل يعيد الى تلك البلاد سلامها ورخاءها . وما عقد هذا المؤتمر إلا للوصول الى هذا الغرض. و إنى لا أعتقد كما يقال أحيانا ، إنها مشكلة لا يمكن إيجاد حل لهـا لأننى مقتنع بأنها اذا عولجت بروح التفاهم والتسليم بحقائق الأمور فلا شك أننا واصلون الى هذا الحل .

ولكن اكتشاف حل كهذا سيتطلب مجهودا جبارا من الحنكة السياسية ولا أرى ظرفا أضمن للنجاح أسعد من اجتماع هذا العدد الكبير من الساسة المحنكين وهم على استعداد لتكريس أنفسهم لمكافحة الصعوبات التى نعلم جميعا أنها ستلاحق أى مشروع يقترح لحل هذه المشكلة .

ولا مجال هنا لمنـاقشة التفاصيل كما أنى لا أنوى محاولة سرد الصعوبات التى نوهت عنها أو الاضافة فيها لأن حكومة جلالة الملك قد وضعت مشروعا ترى أنه ى بالنظر فيه .

وستكون مناقشة هذا المشروع أول مسألة فى جدول أعمال هذا المؤتمر كما أنى أود أن أوكد لكم بأننا لم نتخذ أى قرار بشأن المشروع قبل مناقشته معكم، فهاهو الاقتراح نقدمه لكم للنظر فيـه ولكل وفد الحرية المطلقة لاقتراح أية تعديلات يرتئيها أو لعرض أية مشروعات أخرى للوصول الى تسوية بطرق مختلفة .

وأعظم أمنية لنا هى أن تدور المناقشات على أوسع نطاق مستطاع فى جومشبع بأوفر قسط من الصراحة والحرية لأن تبـادل الآراء على هذا الشكل أنجع وسيلة يحتمل الوصول بها الى حل مقبول .

ومن البديهى أنه ليس فى نيتى مطلقا محاولة إملاء طريقة سير المداولات ولكنى أود أن أرجوكم باخلاص أن تضعوا نصب أعينكم الثلاثة الأمور الآتية :

أولا — أقترح عدم الإسراف فى الوقت فى مناقشة المـاضى لأننا نعيش فى عالم دائم التقلب وسيتحتم علينـا مواجهة الحقائق كما هى اليوم فأى مشروع مهما رسخ أساسه فى المـاضى وقصر فى تقدير خطورة الحالة الحاضرة لن يصلح لايجاد حل لصعوباتنا .

ثانيا — أود أن أحث على أن يكون رائدنا فى جميع أعمالنا طيلة انعقاد هذا المؤتمر الاعتراف بأنه لا يمكن الوصول الى أية تسوية فى فلسطين مالم يظهر كل من الفريقين استعداده لمراعاة مصالح الفريق الآخر ولمنح كل ما يتطلبه حفظ السلام فى البلاد من ضمانات . فأنتم ساسة محنكون وتعلمون أن من الصعب لأى مؤتمر أن يصل لأية نتيجة اذا وطد أعضاؤه العزم قبل حضورهم اليه على السير فى خطة مرسومة وأصروا على التشبث بآراء سبق أن أقروها ، ولا شك أنكم توافقون ن فى مسألة كهذه تتضارب فيها المصالح بشدة عنيفة يتحتم فيها الأخذ والعطاء لأنه لا أمل فى الوصول الى النور الا عن طريق هذا السبيل ، سبيل المفاوضات ، حيث تحترم وتوزن وتقدر جميع الآراء. وفى النهاية يجب أن نتذكر أنه لا يمكننا معالجة المسألة الفلسطينية فى جو من العزلة بل يجب أن تعالج على ضوء التزامات السياسة العالمية الأوسع مدى . نعم إن فلسطين بلد صغير غير أن لكل ما يحدث فيها صداه فى أفق أوسع بمراحل من أفقها . فوضع أى مشروع لها مع تجاهل هذا الصدى معناه تعامينا عن حقائق الأمور . فقد يلوح لنا البناء متينا إلا أن أساساته هشة منهارة .

أنه لسديد أن نجتمع هنا للاشراف بروح الصداقة على هذا الميدان الواسع الأرجاء لأن أى شىء يمس الشعوب العربية له أهميته عند الشعب البريطانى ، وأنى بالمثل أعتقد أن مصير بريطانيا له أهميته أيضا عند الشعوب العربية . فنحن صحبة تضمنا رابطة طبيعية وقد يلوح فى بعض الأحيان أن صدمات الحوادث فى فلسطين تهدد عرى هذه الرابطة بالانفصام ، فرجائى الحار لدرء هذا الخطر أن نتكاتف فى معالجة مانحن فيه من صعاب بصراحة وإخلاص وأن نبحث سويا عن حل شريف مقبول لكلا الطرفين .

حقيقة أن المشكلة التى تواجهكم هى مشكلة غاية فى التعقيد ، وعبء المسؤولية فى معالجتها لاشك ثقيل وإنما من المحتم إيجاد حل لها ، وأنى لواثق كل الوثوق أنكم ستبشرون مهمتكم بسداد وحكمة مقدرين تمام التقدير الفوائد التى ستتدفق ليس على بلدان الشرق الأوسط فحسب بل على أماكن أخرى أيضا على أثر ايجاد حل عادل دائم لهذه المشكلة .

وأنى آسف لعدم تمكنى شخصيا من الاشتراك فى مداولاتكم لأن عبء واجبات رئيس الوزراء ثقيل لدرجة تجبرنى أن أترك السير فى هذه المناقشات لزملائى من أعضاء وفد المملكة المتحدة ولكنى أؤكد لكم بأنى سأتتبع سيرها بأشد الاهتمام وسأعمل كل ما فى وسعى للوصول بها إلى النجاح .

وإنى أتمنى أن يكون البدء فى هذا المؤتمر فاتحة عهد جديد أسعد مما تقدمه من العهود فى تاريخ فلسطين فانى أتوقع نتائج عظيمة من الاتصالات الشخصية الجارى تأسيسها الآن . واجتماعنا بهذه الكيفية اليوم دليل على مدى اعتراف حكومة جلالة الملك بأن فلسطين موضوع ذو أهمية وفيه مصلحة شرعية للشعوب العربية وآمل أن مجيئكم لمقابلتنا اليوم يقيم دليلا آخر على روابط الصداقة التى تربطكم وتربط شعوبكم بنا وبشعوب الامبراطورية البريطانية .

خطبة دولة فارس بك الخورى

ردا على خطاب مستر أتلى فى مؤتمر لندن

١١ سبتمبر سنة ١٩٤٦

حضرات أصحاب السمو والأمراء ، حضرات السادة :

ألقى مستر أتلى خطابه الافتتاحى لهذا المؤتمر وقد وعدنا برد الوفود العربية عليه اليوم، وإنى أغتنم الفرصة لتكرار الشكر باسمهم على كريم وفادة الحكومة البريطانية والمجهود الذى تبذله لتيسير إقامتنا وعملنا كما أتلو باسمهم هذا الرد .

لقد شهد ربع القرن الأخير من الشعوب العربية كافة جهودا متصلة فى سبيل استقلالها وحريتها وكرامتها القومية والمساهمة بنصيب موفور فى سير المدنية الإنسانية ، ولقد وفقت إلى كثير مما جاهدت فى سبيله رغم ما لقيته فى طريقها من عقبات ، ولعله من الحق أن نذكر فى هذا الصدد لبريطانيا العظمى ما أبدته فى كثير من المناسبات عن رغبة صادقة فى مسايرة النهضة العربية ومعاونة بعض الشعوب العربية لتحقيق أهدافها فى الحرية والاستقلال ، ولقد توثقت العلائق على وجه الخصوص بين بريطانيا والشعوب العربية المنسلخة عن الإمبراطورية العثمانية نتيجة للتعاون الذى ابتدأ فى الحرب العالمية الأولى، والذى نهض فيه العرب لتحرير أنفسهم فى ثورتهم الكبرى وأدوا نصيبهم فى سبيل النصر المشترك .

على أننا إذ نذكر ما صادفته سائر الدول العربية من نجاح سياسى لا يسعنا إلا أن نأسف أشد الأسف لما أصاب فلسطين الشقيقة من عائق أثقل جناحيها عن اللحاق باخواتها فهى فى الجهاد شريكة لسوريا ولبنان وشرق الأردن والعراق، كانت لهؤلاء زميلة فى موقفها تجاه الدولة العثمانية ، ثم هى لهؤلاء صنو فى مركزها الاجتماعى والثقافى ومع هذا كله تخلفت عنها فى تحقيق أمانيها السياسية لأسباب خارجة عن ارادتها وإرادة العرب جميعا .

لقد طولبت فلسطين بعمل المستحيل ، إذ أريد منها وحدها أن تحقق أحلام الصهيونية السياسية وأطماعها فألقى بذلك على عاتقها عبء ثقيل أنقض ظهرها فكأنما أريد لأهليها أن تقتلع جذورهم من بلادهم اقتلاعا ليحل غيرهم مكانهم ، ولقد كان للخلط بين مشاكل اليهود العالمية وفلسطين أسوأ الآثار .

فمشاكل اليهود عالمية ولا بد لها من حل عالمى ولا شأن لفلسطين بها ولا حل لها فيها وينبغى أن يعنى بها العالم كله .

إنا بغير شك نؤيد مستر اتلى فى رغبته الصادقة نحو رفع المستوى الاقتصادى والاجتماعى فى جميع الشعوب العربية ، وهذا هو بعض ما حدا بنا إلى إنشاء الجامعة العربية ونرحب بكل تعاون اقتصادى مع بريطانيا يكون فيه مصلحة الفريقين ولكننا على ثقة تامة من أن هذا التعاون مهما كان كبيرا لا يؤدى إلى نتيجة إذا اعترف لليهود فى فلسطين بأى نوع من أنواع الكيان السياسى المستقل — كما أننا على ثقة أن فى ذلك خطرا عظيما يهدد حياتنا الاقتصادية ، ونؤمل أن لا يدور فى خلد أحد أن فائدة التعاون الاقتصادى تحملنا على التساهل فى قضية فلسطين .

إنها لفرصة ثمينة حقا أن تجتمع الدول العربية فى هذا المؤتمر لتعبر عن آمال العرب فى المسألة الفلسطينية ولتنهض دليلا حيا على أن الدول العربية فى صميمها شعب واحد اتحدت آماله وآلامه ، ولئن أسفنا لشىء فهو أن نتلفت فلا نرى بيننا من يمثل فلسطين من أبنائها ، ومع ذلك فالعالم العربى كله حينما يقف بجانب فلسطين فى محنتها فإنما يذود عن قطر من أقطاره وعن كيانه القومى وسلمه .

إننا نشارك مستر أتلى الرأى بأن مشكلة فلسطين ليس من المستحيل حلها ، فإن بدا عليها شىء من الاستحالة فعلة ذلك أننا نرى الحل الطبيعى سبيله واضح فندير له ظهورنا لنفكر فى حلول مصطنعة . والحل الطبيعى الذى تمليه البداهة أن نعترف لأهل فلسطين بحق العيش فى أرضهم آمنين وحق تقرير مصيرهم ، كما يعترف بذلك لكل أمة من أمم الأرض ، وألا ننكر على الفلسطينيين تطبيق المبادىء الديمقراطية فى وطنهم ، تلك المبادىء التى بذلت الأمم الحرة فى سبيلها ملايين الضحايا وأقامت عليها نظام الأمم المتحدة وضمنته المعانى السامية فى ميثاق الاطلنطى والحريات الأربع .

تلك هى النظرة الطبيعية للموقف إن خلصت النية وصح العزم على الوصول إلى النتيجة الصحيحة . إن طبيعة الأشياء هى أن تكون فلسطين لأهلها ينعمون بالحياة الحرة الآمنة المطمئنة فيها على اختلاف أديانهم ، وفى سبيل الوصول إلى حل عادل مستقيم مع الأصول الديمقراطية لا يهمنا أن نرجع إلى الماضى أو إلى التاريخ أو إلى أى جدل نظرى إلا بالقدر اللازم لظهور الحق ووضع الأمور فى نصابها وضعا يتيسر به الحل العملى ، والذى يهمنا من الأمر هو ألا يفقد العرب فى فلسطين حقهم التاريخى الخالد وأن يعترف لفلسطين بحقها كاخواتها الدول العربية وأن لا يقتطع شىء منها ليكون وطنا أو دولة لمجموعة من المهاجرين المنتسبين الى أقوام شتى وإن اتفقوا فى الدين .

على هذا الوضع وفى هذه الحدود جئنا نبادل الرأى والمشورة فى روح من الصداقة والتعاون مع بريطانيا العظمى لعلنا نهتدى وإياها سواء السبيل فينشر السلام لواءه على العالم العربى ثم على أنحاء الأرض جميعا إذ السلام كما قيل كل لا يتجزأ ولقد أشار مستر أتلى الى اضطراب الأمن فى فلسطين ونحن نشاركه الأسف على وصول هذه الحالة إلى قدر عظيم من الخطورة والسوء. لقد بلغ التسلح الصهيونى حدا كبيرا والإرهاب الشنيع الذى تقوم به العصابات الصهيونية يعرض باستمرار حياة السكان وأمنهم لخطر دائم ، فاذا لم تنهض الدوله المنتدبة بواجبها فى حزم سريع فاننا نخشى أن تتطور الأمور إلى أسوأ مما هى عليه الآن مما قد يضطر الأهالى إلى الالتجاء إلى وسائلهم الخاصة للدفاع عن أنفسهم .

وقد كان يسرنا كل السرور لو مكنت الظروف مستر أتلى من الاستمرار معنا فى أعمال المؤتمر فله الشكر على اهتمامه بافتتاح المؤتمر ومشاركته فى سيره .

إننا نتقدم اليكم واثقين من أنفسنا مطمئنين إلى عدالة حقنا الذى لاينازعنا فيه منصف .

مؤتمر فلسطين

المقـترحات

المقدمة على أثر المناقشات بين مندوبى حكومة جلالة الملك
فى المملكة المتحدة وحكومة الولايات المتحدة (يوليه سنة ١٩٤٦)

مذكرة مندوبى المملكة المتحدة

مرفق بهذا مستخرج من الخطاب الذى ألقاه رئيس مجلس اللوردات روبرت موريسون عضو مجلس العموم البريطانى فى المجلس فى ٣١ يوليه سنة ١٩٤٦

قصر لانكستر ٩ سبتمبر سنة ١٩٤٦

مستخرج من هانسارد ٣١ يوليه سنة ١٩٤٦

أتم مندوبو حكومة جلالة الملك ومندوبو حكومة الولايات المتحدة ، الذين سأصفهم بالمندوبين الخبراء ، فحص التوصيات الواردة فى تقرير اللجنة الانجليزية الامريكية للبحث فى مشاكل اليهود فى أوروبا ومشاكل فلسطين ، وقد وضع الخبراء توصيات إجماعية عن السياسة التى يجب أن تتبع بخصوص كل المسائل التى عالجها تقرير اللجنة الانجليزية الامريكية ، وأرى لزاما على أن أوضح ببعض الاسهاب الأوجه الرئيسية لمقترحاتهم :

ابتدأ المندوبون الخبراء بمعالجة توصيات اللجنة الانجليزية الامريكية بالنسبة لمركز اليهود فى أوروبا ، فان حوادث السنوات الأخيرة التى تلت اعتلاء هتلر لمنصة الحكم أعطت أهمية خاصة لمعنى الوطن القومى لليهود كمأوى لمن يتمكن من الالتجاء اليه من البقية الباقية من يهود أوروبا ، وما زاد صعوبات المشكلة الفلسطينية استحكاما وتعقيدا إلا ضغط المهاجرة من أوروبا .

وقد أدركت اللجنة الانجليزية الامريكية أن فلسطين وحدها لا تتمكن من القيام بحاجيات هجرة الضحايا اليهود للاضطهاد النازى والفاشى فأوصت حكومتانا بالتعاون مع البلاد الأخرى ، حيث إن العالم أجمع يشترك فى المسئولية ، أن يسعيا فى الحال لإيجاد مواطن جديدة لجميع الأشخاص الذين لا مأوى لهم بدون تفرقة بين العقيدة أو الجنسية .

وقد اقترح المندوبون الخبراء أن تتخذ الحكومتان الوسائل الآتيـة لتمكنهما من القيام فى الحال بنصيبهما فى حل هذه المشكلة :

أولا — تحاول الحكومتان أن تهيئا أحوالا مناسبة لاستيطان عدد وافـر من الأشخاص الذين لا مأوى لهم فى أوربا حيث قـد اتضح أن الأغلبيـة الساحقة ستستمر فى المعيشة هناك ، وتبذل الحكومتان الآن أقصى جهديهما فى المنطقتين البريطانية والأمريكية فى ألمـانيا والنمسا فى المساعدة على استيطان هؤلاء الأشخاص وعلى استئصال جذور المبادئ المضادة للسامية ، وفى إيطاليا والدول التى كانت موالية للعدو ستطالب السلطات بموجب معاهدات الصلح بأن تضمن لجميـع الأشخاص الذين تحت حكمهم الحقوق البشرية والحريات الأساسية وعلاوة على ذلك يتحتم علينا فى مساعينا لاسـتعادة الاستقرار السياسى والاقتصادى فى أوربا أن نستمر فى القيام بنصيبنا فى إرجاع تلك الحالات الأساسية التى تمكن من لم شعث عدد وافر من الأشخاص الذين لا مأوى لهم بمـا فيهم يهود أوروبا .

وبعد الانتهاء من إنجاز كل ما يمكن عمله فى أوروبا يتحتم علينا أيضا إيجـاد مواطن جديدة فيما وراء البحار لكثيرين من أولئك الذين انفصمت عرى علاقاتهم بجالياتهم السابقة بشكل لا يمكن إصلاحه .

وقد وضع المندوبون الخبراء التدابير الآتية — وبعضها فى دور التنفيذ الآن — بقصد تنشيط هذا المشروع :

أولا — يتحتم علينا البحث فى انشاء هيئة دولية للاجئين مهمتها معالجة مشكلة اللاجئين والأشخاص الذين لا مأوى لهم عموما بشكل فعال .

ثانيا — يتحتم علينا فى مجلس الجمعيـة العمومية للأمم المتحدة أن نعضد ونحث بقوة جميع الحكومات الأعضاء لقبول نسبة معينة من الأشخاص الذين لا مأوى لهم

فى أوربا — بما فيهم اليهود — فى الأراضى التى تحت إدارتهم ، وأود أن أذكر فى هذا الصدد أن حكومة جلالة الملك فى المملكة المتحدة قد سبقت فشقت الطريق بقبولها تعهدا بتشجيع إعادة استيطان نحو ٢٣٥,٠٠٠ من الجنود البولنديين وتوابعهم ، وهذا بالطبع بالإضافة الى اللاجئين السابق قبولهم أثناء الاضطهاد النازى ويقرب ماهو باق منهم فى المملكة المتحدة من ٧٠,٠٠٠ يهودى .

وقد سبق أن أخطرت حكومة جلالة الملك فى المملكة المتحدة سائر حكومات الدومنيون عما قامت به من أعمال ، وتأمل أن تعضد هذه الحكومات النداء الذى ستوجهه حكومة جلالة الملك إلى الحكومات الأعضاء فى جمعية الأمم المتحدة وهو نداء اليهم ليقبلوا عددا من الأشخاص المبعدين فى الأراضى التابعة لحكمهم . وإنى أعلم أيضا أن الولايات المتحدة — حيث استوطن فى نفس الوقت بشكل دائم نحو ٢٧٥,٠٠٠ لاجئ ، منهم ١٨٠,٠٠٠ يهودى — قد عادت الى قبول المهاجرة العادية وينتظر أن تقبل نحو ٥٣,٠٠٠ مهاجر سنويا من البلاد الأوروبية التى يؤخذ منها الأشخاص الذين بدون مأوى ، وسنستمر ريثما يتم تأسيس هيئة دولية للاجئين فى التعاون مع حكومة الولايات المتحدة على تنشيط استيطان اللاجئين والأشخاص الذين لا مأوى لهم ، وذلك بمساعدة اللجنة الحكومية المختصة بتحضير الخطط لاستيطان عدد كبير من الذين لا مأوى لهم فى البرازيل وغيرها من بلاد أمريكا الجنوبية .

فيتضح مما تقدم أن الأوجه الرئيسية لمشكلة اللاجئين والأشخاص الذين لا مأوى لهم لم تغفل ، وكذا إصلاح الأحوال فى أوروبا بشكل يسمح بإعادة استيطان أكبر عدد ممكن من الأشخاص الذين لا مأوى لهم ، ممن أرادوا البقاء فى تلك القارة ، بما فيهم اليهود ، فان هناك احتياجا إلى الانتفاع بمقدرة ومواهب اليهود وغيرهم فى القيام بأعباء أعمال التعمير الجسيمة التى تواجهنا . ونحن فى نفس الوقت قائمون بدون توان فى اتخاذ خطوات عملية لضمان مساهمة بلاد أخرى بما فيها فلسطين فى استيطان أولئك الأشخاص المبعدين ، ومنهم اليهود ، المضطرين إلى التطلع إلى بلاد غير الأقطار الأوروبية للتوطن فيها بشكل دائم .

وعند ماصاغ المندوبون الخبراء سياسة جديدة لفلسطين قبلوا كأساس المبادئ الواردة فى التوصية الثالثة للجنة الإنجليزية الأمريكية وهى أن فلسطين فى مجموعها

لا يمكن أن تكون دولة يهودية ولا دولة عربية وأن لاحق لإحدى الجاليتين فى فلسطين أن تسيطر على الأخرى ، كما يجب أن تشكل الحكومة بحيث تضمن مصالح المسيحية والديانتين الإسلاميه واليهودية فى البلاد المقدسة .

والمندوبون الخبراء يبنون حجتهم على مايأتى :

لا يمكن بأى وجه من الوجوه التوفيق بين المطامح السياسية للفريقين فى فلسطين فالنزاع الذى أثارته هذه المطامح حاد لدرجة تترك قليلا من الأمل فى الوصول فى وقت معقول الى ذلك الحد من التعاون بين العرب واليهود الذى يساعد على تكوين حكومة موحدة فى فلسطين تتفق مع هذه المبادئ الأساسية التى لعب فيها كل من شعبيهما دوره .

ويظهر أن الأمل الوحيد فى السلام وفى اتجاه سريع نحو أنظمة الحكم الذاتى ينحصر فى صياغة دستور البلاد بشكل يعطى كلا من الفريقين أعظم قسط ممكن من السلطة لإدارة شؤونه الخاصة .

ويعتقد المندوبون الخبراء أن الطريقة المثلى فى الظروف الحالية لتحقيق ذلك هى إنشاء مناطق عربية ويهودية تتمتع بقسط وافر من الحكم الذاتى تحت إشراف حكومة مركزية ، ويقترحون لهذا الغرض تقسيم فلسطين الى أربعة مناطق :

منطقة عربية ، ومنطقة يهودية ، ومقاطعة للقدس وأخرى فى النقب .

وتشمل المنطقة اليهودية الجزء الأعظم من مساحة الأراضى التى استقر فيها اليهود ومساحة كبيرة حول وبين المستعمرات .

وتشمل مقاطعة القدس مدينة أورشليم وبيت لحم وضواحيهما المباشرة .

وتؤلف مقاطعة النقب من مثلث الأرض الفضاء غير المسكونة الكائن جنوبى فلسطين عبر الحدود الحالية للأرض المتزرعة ، أما المنطقة العربية فتشمل باقى فلسطين وتكون بذلك فى الغالب عربية محضة من ناحيتى الأرض والسكان .

أما حدود هذه المناطق فتكون حدودا إدارية بحتة تعين المنطقة التى يقع فى داخلها مجلس نيابى محلى مخول له سن القوانين فى أمور معينة، وهيئة تنفيذية تقوم بتطبيق هذه القوانين، ولن يكون لهذه الحدود أية أهمية من ناحية الدفاع أو الجمارك أو المواصلات، وإنما لإعطائها صبغة نهائية فانها بمجرد تقريرها تصبح غير قابلة لأى تغيير إلا باتفاق بين المنطقتين المختصتين، ويدمج نص بهذا المعنى فى صلب اتفاقات الوصاية وكذا فى الوثيقة التنفيذية لهذا المشروع وتخول الحكومات الإقليمية سلطة التشريع والإدارة داخل مقاطعاتها فى نطاق واسع من المسائل ذات الصبغة الإقليمية المحضة، وتخول هذه الحكومات أيضا السلطة لتحديد عدد الأشخاص الراغبين فى الإقامة الدائمة فى أراضيها وتقرير مؤهلاتهم لهذه الإقامة بعد عرض هذا المشروع، ويطلب من هذه الحكومات بواسطة الهيئات التى تسن القانون الأساسى أن تتخذ الطرق اللازمة لضمان الحقوق المدنية والمساواة لجميع السكان أمام القانون وكذلك لضمان حرية الانتقال والتجارة بين المناطق، وتخول هذه الحكومات أيضا السلطة لجمع الأموال اللازمة للقيام بوظائفها .

وتنفرد الحكومة المركزية بالسلطة فى وسائل الدفاع والعلاقات الخارجية والجمارك والضرائب، وكذا يحتفظ لها فى البداءة بنفس السلطة فى تطبيق القوانين والمحافظة على النظام بما فيه البوليس والمحاكم وعدد معين من الأمور التى تهم فلسطين بأجمعها .

وتستأثر الحكومة المركزية أيضا بالسلطات التى لم ينص على منحها للمناطق فى إدارة الحكم فينتخب مجلس نيابى لكل منطقة وكذا يعين المندوب السامى من بين أعضاء المجلس النيابى هيئة تنفيذية مؤلفة من وزير رئيسى ومجلس وزراء بعد استشارة الزعماء . وتتطلب القوانين التى تقرها المجالس النيابية مصادقة المندوب السامى وهذه المصادقة لا تمنع إلا فى حالة تنافى القانون المختص مع أداة الحكم وهو شرط يؤدى لضمان السلام فى فلسطين وحفظ حقوق الأقليات .

كما أنه من الضروى أن يحتفظ للمندوب السامى فى حالة الطوارئ بحق التدخل عند عجز أى حكومة أقليمية عن القيام بتأدية وظائفها الأصلية أو فى حالة تجاوزها هذه الوظائف . ويقوم المندوب السامى فى البداءة يعاونه فى ذلك مجلس تنفيذى

معين من قبله ، بممارسة الوظائف التنفيذية والتشريعية للحكومة المركزية وقد يرأس الفلسطينيون بعض أقسام الحكومة المركزية إذا اعتبر المندوب السامى أن ذلك أصبح فى حيز الإمكان .

وينشئ المندوب السامى مجلسا لمشروعات التقدم والعمران ومجلسا لتحديد الأسعار مؤلفين من مندوبى الحكومة المركزية وممثلى المناطق ، وكذلك ينشأ فى منطقة القدس مجلس يتمتع بسلطات تماثل سلطات المجالس البلدية ويجرى انتخاب أعضاء هذا المجلس ما عدا عددا معلوما يعينه المندوب السامى أما منطقة النقب فتكون تحت إدارة الحكومة المركزية فى الوقت الحاضر .

هذا المشروع لمنح الحكم الذاتى للأقاليم يحفظ الى حد كبير من تعقيد مشكلة الهجرة اليهودية الى فلسطين ومع أن الرقابة اليهودية على الهجرة تبقى من خصائص الحكومة المركزية غير أنها يجب أن تمارس على أساس توصيات الحكومات الاقليمية وطالما لا يحدث تجاوز لطاقة التشبع الاقتصادى لأية منطقة فالحكومة المركزية ترخص بالمهاجرة التى ترغب فيها الحكومة الاقليمية لتلك المنطقة غير أنها لا تملك حق الترخيص بالمهاجرة بشكل يتجاوز الحد الذى تقترحه الحكومة الاقليمية . بناء على ذلك سيكون لحكومة المنطقة العربية حق التمتع بدورها بالسلطة التامة لمنع مهاجرة اليهود الى منطقتها غير أن المنطقة اليهودية تتمتع بدورها بحق قبول أى عدد من المهاجرين ترغب فيه حكومتها .

ويقترح الخبراء ، بجزء من هذا المشروع ، أن يصبح فى حيز الإمكان قبول توصيات اللجنة الانجليزية — الأمريكية القائلة بإدخال ١٠٠,٠٠٠ مهاجر يهودى فى الحال الى فلسطين وباستمرار حركة المهاجرة بعد ذلك . وقد جهز الخبراء مشروعا بنقل ١٠٠,٠٠٠ يهودى من أوروبا الى المنطقة اليهودية فى فلسطين ، وسيبدأ بهذا المشروع إذا تقرر تنفيذه بأكمله . فتمنح شهادات المهاجرة بأسرع ما يمكن ، ويبذل كل مجهود لاستكمال عملية الانتقال فى مدة اثنى عشر شهرا من تاريخ بدء المهاجرة .

ويختار المهاجرون بادئ ذى بدء من بين اليهود فى ألمانيا والنمسا وإيطاليا وتمنح الأولوية لمن سبق وصرف ردحا من الزمن فى مراكز الإقامة فى تلك البلاد ولمن أطلق سراحهم من هذه المراكز ولا يزالون فى ألمانيا والنمسا .

وتمنح الأولوية من بين هـذه الجماعات للصناع الماهرين فى البناء والزراع والأطفال وذوى العاهات والطاعنين فى السن ، ويسحب السواد الأعظم من المائة ألف مهاجر من ألمانيا والنمسا وإيطاليا ، ولا تصرف الشهادات الممكن الحصول عليها لمهاجرة اليهود الموجودين فى أى بلد آخر من بلاد شرق وجنوب شرق أوروبا إلا الأطفال الأيتام فقط . ويسرع فى نقل المهاجرين بأقصى درجة تتناسب مع سرعة اخلاء معسكرات الانتقال فى فلسطين المعـدة لإقامتهم مؤقتا حتى يمكن استيعابهم .

وينص هـذا المشروع على دعوة حكومة الولايات المتحدة لتتحمل وحدها مسؤولية نقل المهاجرين الذين نوهت عنهم من أوروبا إلى فلسطين فتقدم البواخر اللازمة لذلك وتقوم بدفع مصاريف الانتقال وتقوم أيضا بتقديم الطعام لهؤلاء المهاجرين لمدة الشهرين الأولين من وقت وصولهم إلى فلسطين .

ولا شك أن مصاريف نقل وإسكان هذا العدد فى فلسطين ستكون جسيمة. ولما كانت الهيئات اليهودية قدأخذت على نفسها المسئولية المالية فلايرى الخبراء أى مبرر لعدم الحصول على الأموال المطلوبة من التعويضات واكتتابات اليهود فى أنحاء العالم وبواسطة الاقتراض .

وقد قبل الخبراء توصيات اللجنة الانجليزية — الامريكية بأن إصلاح شئون العرب الاقتصادية والاجتماعية فى فلسطين هو من الأمور المرغوب فيها وتشمل اقتراحاتهم فى فلسطين فى هذا الصدد إنشاء مصلحة للصحة تضارع ما هو موجود الآن لليهود ، وتوسيع نطاق وسائل التعليم ، وتسهيل قروض بفائدة بسيطة للعرب المزارعين واتخاذ طرق أخرى تؤدى الى زيادة انتاج الأرض ، بتنشيط الحركة التعاونية والصناعات الخفيفة وتحسين طرق المعيشة فى المدن والريف .

وقد لفت المندوبون الخبراء النظر الى انجاز هـذه المشروعات وغيرها لتحسين القروض الاقتصادية ومستوى المعيشة فى فلسطين سيتطلب فى إبان السنين القليلة الأولى رءوس أموال جسيمة لا يمكن الحصول عليها عن طريق القروض مما يجعل منها عبئا ثقيلا على مالية البلاد . كما أن تكوين النظام الإقليمى سيؤدى الى عجز

فى ميزانية المنطقة العربية تتطلب تغطيته إعانة من قبل الحكومة المركزية . وعلاوة على ذلك ستحتاج فلسين إلى مساعدة مالية أخرى فى حالة تنفيذ المشروع فى مجموعه .

وقد رأى الخبراء لمواجهة هذه الحالة أن يطلب الى الولايات المتحدة أن تقدم منحة وافرة الى حكومة فلسطين للاستعانة بها خصيصا لتمويل مشاريع التحسين التى لا تصلح لنظام قروض الاستهلاك وللمساعدة فى تغطية المصروفات الاستثنائية أثناء فترة الانتقال ، وأن تطالب الحكومة البريطانية بأن تأخذ على عاتقها المسئولية النهائية لمقابلة العجز السنوى فى ميزانية فلسطين الى ذلك الوقت الذى تصل فيه إيرادات البلاد إلى درجة تجعل ذلك أمرا غير ضرورى .

و يعتقد الخبراء أن احتياج فلسطين الى التقدم الاقتصادى يجب أن يعالج على على ضوء احتياجات الشرق الأوسط على العموم من هذه الناحية . فهم يعلمون أن حكومات الدول الممثلة فى الجامعة العربية تدرس الآن وسائط التقدم الاقتصادى فى بلادهم فلذلك يقترحون فى حالة ملاقاتهم أية صعوبة فى سبيل حصولهم على قروض دولية لهذا الغرض أن ترخص الولايات المتحدة بعقد قروض على نطاق واسع للمساعدة على تنفيذ هذه المشاريع وتعقد هذه القروض بواسطة هيئة لائقة للقيام بتقدم شؤون الشرق الأوسط بما فيه فلسطين . ومن الضرورى معاونة شرق الأردن ، و إذا أمكن سوريا ولبنان ، فى القيام بأغلب المشروعات الكبيرة التى يمكن استفادة فلسطين منها .

و يقترح الخبراء فى هذا الصدد ، بشرط موافقة شرق الأردن ، أن يقوم مهندسون خبراء بأسرع ما يمكن بمعاينة موارد المياه المشتركة بين فلسطين وشرق الأردن تحت إشراف الحكومة .

وهنا أكون قد أتممت فحوى توصيات المندوبين الخبراء . و بما أن حكومة جلالة الملك تعتقد بأن هذه التوصيات هى الوسيلة المثلى للوصول إلى حل هذه المشكلة فقد أخطرنا حكومة الولايات المتحدة باستعدادنا لقبول هذه التوصيات كأساس للمفاوضات وكان أملنا أن تصلنا موافقة الرئيس ترومان قبل البدء فى المناقشة ولكن علمنا بأنه قرر نظرا لتعقد هذه المسألة أن يناقش المندوبون

الخبراء الأمريكيين بالتفصيل فيها وهم الآن فى طريقهم إلى واشنطن لهذا الغرض. فيتضح من هذا أن الرئيس ترومان ينوى أن يستوفى البحث فى هذه المسألة وأملنا أن يصل إلينا رد منه بالتالى فى الوقت المناسب .

وفى نفس الوقت حيث أن الحالة فى فلسطين لا تحتمل أى تأخير فقد دعونا مندوبى اليهود والعرب لمقابلتنا لبحث هذه المسائل ونأمل أن نضع أمامهم مشروع المندوبين الخبراء كأساس لهذه المفاوضات .

فإذا صادف منهم قبولا فإننا ننوى أن ندمجه فى أية اتفاقية وصاية على فلسطين وعلى كل حال أود أن أوضح بجلاء أننا نقصد الاستمرار فى مباحثة العرب واليهود فى مشروع دستورى على هذا الأساس لأننا نعتقد أنه يحتوى على مزايا عديدة لكلا الفريقين فى فلسطين .

وسيكون اليهود أحرارا فى ممارسة قسط وافر من مراقبة الهجرة إلى منطقتهم الخاصة وكذلك فى السعى لتقدم مشروع الوطن القومى اليهودى فى تلك المنطقة فتلغى قوانين نقل الأراضى وتصبح فى نفس الوقت حكومة المنطقة العربية حرة فى السماح أو الرفض لليهود فى شراء الأراضى فى منطقتها إلا أن مساحة المنطقة اليهودية ستكون أوسع من التى لهم الحرية أن يبتاعوا منها الآن .

وربح العرب هنا ينحصر فى تخلص الأغلبية العظمى منهم نهائيا من شبح السيطرة اليهودية وتمتعهم فى الحال بقسط وافر من الحكم الذاتى مصحوبا بضمانات قوية لصيانة حقوق الأقلية العربية فى المنطقة اليهودية .

ويفسح هذا المشروع الأمل لكلا الفريقين فى رقى يكاد ألا يكون لهم أمل فيه إذا أصبحت فلسطين دولة موحدة .

ولو أن الأمر لا يظهر جليا الآن، فلا شك أن المشروع يترك الطريق مفتوحا للوصول إلى تقدم سلمى وتطور دستورى إما نحو التقسيم أو نحو وحدة اتحادية (فدرالية) بمعنى أن يشترك ممثلو الطرفين فى إدارة الشؤون المركزية فهناك احتمال أن هذا يؤدى فى النهاية إلى دستور اتحادى ناضج كل النضوج وإن اتضح أن عوامل التباعد أشد من أن تقهر فالطريق مفتوح الى التقسيم .

ومقترحاتنا لا تمس فى كلتا الحالتين هـذه النتيجة بأى وجه من الوجوه لأننـا نعتقد أن هذا المشروع أعدل وأصوب تسوية بين مطالب العرب واليهود يمكن الوصول إليها وانه أمثل وسـيلة للتوفيق بين مصالح الفريقين المتضاربة وإنمـا يتحتم علينا جلاء هذا الأمر ويتوقف التنفيذ الكامل لمشروع الخبراء فى مجموعه على تعاون الولايات المتحدة وآمل أن يكون ذلك قريب التحقيق فإن لم يتم فلا مندوحة لنا من إعادة النظر فى الحالة، وبالأخص فيما يتعلق بالتعقيدات المـالية والاقتصادية ممـا من شأنه التأثير على سير وقف المهاجرة ومداها وتقدم البلاد .

خطاب معالى عبد الرازق السنهورى باشا

(المملكة المصرية)

ألقى فى مؤتمر فلسطين بلندن

بتاريخ ١٢ سبتمبر سنة ١٩٤٦

أتشرف أن أقدّم اليكم وجهة نظر الوفد المصرى فيما يختص بتقرير لجنة الخبراء ولقد رؤى أنه من الأفضل تحضير هذا الخطاب قبل إلقائه نظرا لمعرفتى المحدودة باللغة الانجليزية وحتى تظهر وجهة نظر الوفد المصرى فى هـــذه المسألة الدقيقة الخطيرة من الوضوح بدرجة لا لبس فيها ولا غموض .

وقبل أن أخوض فى الموضوع أحب أن أعرب أولا عن تقديرى لحسن النية التى بدت فى الخطب الرائعة التى ألقاها مستر أتلى ومستر بيفن ومستر هول فى الاجتماعات الافتتاحية لهذا المؤتمر ، ولقد كنت أستشعر أثناء استماعى لكم أن سر نبوغ هؤلاء الساسة القادرين إنمـا هو ميلهم الطبيعى إلى الإخلاص والصراحة وقد أوضح مستر بيفن رغبته فى أن يقدم كل وفد بمفرده وجهة نظره الخاصة وليس أن نقدّم بيانا منا بجبهة متحدة واستجابة لهذه الرغبة ألقى بيانى هذا .

يمكن تلخيص مقترحات لجنة الخبراء فى ثلاث نقط :

١ — تقسيم فلسطين إلى أربعة مناطق :

منطقة عربية ، ومنطقة يهودية ، ومنطقة القدس ، ومنطقة النقب ، ويكون لكل قسم هيئة تشريعية لها الحق فى سن التشريعات الخاصة بالمسائل المحلية وهيئة تنفيذية لتنفيذ قوانينها . ولا يبقى تحت سلطان الحكومة المركزية إلا ما يختص بالدفاع والعلاقات الخارجية والجمارك والمكوس وتنفيذ القوانين والنظم التى تشمل البوليس والمحاكم ، وعدد محدود من المسائل الهـامة التى تهم فلسطين عموما ، أما الاختصاصات التنفيذية والتشريعية للحكومة المركزية فيمارسها أساسا المندوب السامى يساعده مجلس تنفيذى معين .

٢ — يكون للحكومات الإقليمية الحق فى التحديد العددى والتعيين الوصفى للأشخاص الذين يستوطنون أراضيها ، ويصير ممكنا أن يقبل فى الحال دخول مائة ألف يهودى مهاجر إلى فلسطين كما يسمح من ثم باستمرار الهجرة، كذلك تلغى النظم الخاصة بانتقال الأراضى ويكون من حق حكومة العرب الإقليمية أن تقبل أو ترفض بيع الأراضى داخل حدودها لليهود أما المساحة الخاصة بإقليم اليهود فستكون أكثر من المساحة التى يسمح لليهود الآن بابتياع الأراضى فيها .

٣ — ويترك هذا المشروع المجال مفتوحا فى المستقبل لاطراد التقدم السلمى والتطور الدستورى نحو التجزئة أو النظام الاتحادى . وأن اشتراك ممثلى المقاطعتين فى إدارة الحكومة المركزية قد ينتهى إلى نظام اتحادى على درجة عالية من الرقى . ومن الناحية الأخرى فإذا اتضح أن عوامل التفرقة على غاية من الشدة فإن السبيل سيكون مهيئا للتقسيم .

فاذا تركنا جانبا المقاطعتين الأخيرتين فى هذا المشروع المقترح وهما القدس والنقب (وأنا لا أفهم تمام الفهم لماذا اقتطعت هاتين المنطقتين من الأراضى العربية) وقصرت بحثى على المنطقتين العربية واليهودية أرى أنه من الجلى أنه ستقام منطقة يهودية تتمتع بالحكم الذاتى ويسمح فيها بهجرة لا رابط لها تبدأ بادخال ١٠٠,٠٠٠ مهاجر من الآن . وفى هذه المنطقة أيضا ستباع الأراضى لليهود بدون قيد ولا شرط وأنه فى مثل هذا النظام من الادارة غير المركزة سيصير سبيل التطور إما بلوغ لنظام اتحادى أو للتقسيم . ومثل هذا الوضع سينتهى حتما وفى وقت ليس ببعيد الى نتيجتين حتميتين :

أولا — تقسيم البلاد وليس إقامة دولة اتحادية إذ أن اليهود قد أعلنوا صراحة أن الهدف الرئيسى الذى يسعون اليه هو إقامة دولة يهودية مستقلة . ولقد أوضحوا مرارا أن هذا هو المثل الأعلى الذى يقوم عليه برنامجهم الرسمى الذى أطلق عليه اسم " برنامج بلطيمور " ، ولقد رفضوا حضور هذا المؤتمر لأنهم طالبوا أن يكون أساس البحث إقامة دولة يهودية مستقلة .

ثانيا — سيسمح اليهود بهجرة لا حدود معقولة لها فتزدحم منطقتهم بالسكان ازدحاما كبيرا لا يمكنها معه أن تسع المهاجرين جميعا . وسيعينهم فى هذا السبيل أن

المنطقة المقترحة أكبر كثيرا من المناطق التى يسكنونها الآن . فستضم هذه الجزء الأكبر من الأراضى التى استقر فيها اليهود فعلا ومنطقة غير صغيرة من مناطق سكنهم وما حولها . الا أنهم سيشكون حتما بعد قبولهم هذه الأعداد الضخمة من المهاجرين من أن منطقتهم أصغر من أن تتسع للسكان وأنهم فى حاجة الى توسيعها . ومن هنا يبدأون فى الوثوب على المنطقة العربية المجاورة وربما على البلاد العربية المجاورة .

وسيعنى هذا أمرين :

(١) أننا قد قبلنا تقسيم فلسطين ورضينا بإقامة حكومة يهودية مستقلة ، وبهذا نحقق البرنامج الصهيونى .

(٢) أن مثل هذه الدولة اليهودية ستهدد البلاد العربية المجاورة تهديدا خطيرا وستكون بمثابة قاعدة تمكن اليهود من اجتياح كل العالم العربى فى الشرق .

ولا يمكننا أن نقر بشكل ما تقسيم فلسطين أو إقامة دولة يهودية فى هذا الجزء من العالم . كما لن نقف موقفا سلبيا حتى يصير الخطر اليهودى للعالم العربى خطرا واقعا . أن مخاوفنا مخاوف حقيقية وليست مخاوف وهمية ولقد أثيرت هذه النقطة فى مجلس العموم حينما عرضت اقتراحات وفود الخبراء للمناقشة . ولقد قال المستر ماتجهام بولر فى هذا الصدد " أنى أعتقد حتى يسير التقسيم ناجزا — أنه يجب أن ينعقد عليه الاتفاق بين العرب واليهود أولا " . فالتقسيم ليس حلا يمكن فرضه الا اذا كنا على استعداد لأن نبقى عليه بالقوة . فاذا وافقنا على التقسيم فان اليهود كما يبدوا سيمنحون السيطرة على الهجرة الى الدولة اليهودية وبهذا تكون أوجه اعتراضاتنا كلها على دولة يهودية لا تزال قائمة بالنسبة للدولة التى أنشئت عن طريق التقسيم . وأنى أعتقد أن العرب سيقابلون مثل هذا الأمر مقابلة أسوأ من المقابلة التى تلقوا بها التوصية بادخال ١٠٠,٠٠٠ مهاجر فسيقول العرب إن اليهود سيحصلون عن طريق التقسيم على عدد غير محدود من المهاجرين يضاف الى ذلك قطعة من الأرض . وإنى أقدر تماما — بالنسبة لليهود — أن التقسيم سيضمن السلم لبضع سنين ولكن أرى أنه من الواضح أن يؤدى الى مشكلة أعسر وأدق بعد هذا فسيطالب اليهود اذ ذاك بمجال حيوى وربما نظموا قوات مسلحة سيكون علينا أن نواجهها .

فمن الواضح أن التقسيم سيؤدى الى حدود مصطنعة لا يمكن التحكم فيها والى أوضاع نرى فيها بعض العرب يحكمهم اليهود و بعض اليهود يحكمهم العرب .

وما فرضته اللجنة الانجليزية — الأمريكية من أن تكون فلسطين دولة لا هى باليهودية ولا بالعربية أمر لا يمكن إدراكه . كما لا يمكن إدراك ما اقترحه بعض الخبيرين من أن تصير فلسطين دولة اتحادية أو دولة منقسمة إلى دولة عربية فى ناحية ودولة يهودية فى ناحية أخرى . وهى لا يمكن إلا أن تكون دولة عربية فيها أقلية يهودية أو دولة يهودية فى أقلية عربية . وقد صمم اليهود على تحقيق الشطر الثانى مستخدمين فى سبيل تحقيق هدفهم هذا ثلاث طرق : الهجرة ، شراء الأراضى ، التقسيم . وهذه هى نفس النقط الثلاث التى بنيت عليها توصيات الخبراء .

و بالنسبة للنقطة الأولى أى الهجرة فيكفى أن نعرض الأرقام التالية :

كان عدد اليهود فى مطلع الانتداب أقل من ٦٠ ألفا وهم يربون الآن على (٦٠٠,٠٠٠) الف فتكون النسبة قد ازدادت من أقل من العشر إلى أكثر من الثلث .

و بالنسبه للنقطة الثانية أى شراء الأراضى فمن الملاحظ أن الأراضى الصالحة للزراعة فى فلسطين تبلغ ٦,٥ مليون دونم اشترى منها اليهود حتى الآن ما لا يقل عن مليونين دونم أى ما يبلغ ثلث الأراضى المنزرعة . ويلاحظ أيضا أن السكان اليهود الذين يشتغلون بزراعة الأراضى يبلغون ١٠,٠٠٠ بينما الفلاحون العرب يبلغون نحو ٦٠٠,٠٠٠

ولهذا كان متوسط ما يملكه اليهودى من الأرض ٢٠٠ دونم بينما متوسط ما يملكه العربى ثمانية دونمات فقط . ومعنى هذا أن ملكية اليهود للأراضى تزيد على ملكية العرب لها بمقدار خمسة وعشرين مرة . ويقول هول — سمسون فى تقريره ان نحو ثلث الذين يشتغلون فى الزراعة فى فلسطين لا يملكون أى أرض على الاطلاق . كما انتهت لجنة شو فى بحثها إلى أن فلسطين لا يوجد بها أرض تتسع لاستقرار يهود جدد . والحل الوحيد هو أن يستقروا فى الأراضى التى يسكنها أهالى البلاد . و بالنسبة إلى مشروع التقسيم فقد اتضح أنه حل غير عملى من

النواحى الاقتصادية والمالية والإدارية . وقد أصدرت حكومة فلسطين بيانا عن سياستها فى نفس الوقت الذى أذيع فيه تقرير لجنة التقسيم جاء فيه أن الحكومة البريطانية قد انتهت إلى الرأى أنه بعد بحث اللجنة اتضح أن الصعوبات السياسية والإدارية والمالية التى ستنتج عن الاقتراح الذى يرمى إلى إقامة دولتين واحدة عربية وأخرى يهودية فى داخل أراضى فلسطين . تبلغ من الضخامة حدا يتعذر معها حل المشكلة حلا عمليا .

لذلك فإن التقسيم المقترح والمعروف باسم مشروع C يجب أن يرفض رفضا قاطعا . وقد أورد مستر مانجهام بولر الملاحظة الآتيـــة فى مجلس العموم البريطانى بخصوص هـذا المشروع : " إن المشروع المعروض أمامنا ينصب على ٣٠١,٠٠٠ عربى و ٤٥١,٠٠٠ يهودى وذلك فى المقاطعـة اليهودية . وهو يدخل فى المقاطعـة اليهودية ٦٨ ٪ من مزارع الموالح العربيـة و ٧٠ ٪ من الأراضى المنبسطة التى يمكن زراعتهـا إذا توفر المـاء . وسيكون دخل المقاطعة اليهودية ٦٣ ٪ من الدخل الأهلى بينما دخل المقاطعة العربية سيبلغ ١٢ ٪ وما تبقى يذهب للحكومة المركزية" .

لكل هذا لا يسعنا إلا أن نرفض بكل قوة هذه الوسائل التى سبق ذكرها والتى يستخدمها اليهود لإقامة حكومة يهودية مستقلة كما نرفض دون أقل تردد اقتراحات لجنة الخبراء .

ومن الواضح أن علينا الآن أن نقوم بتقديم حل إنشائى لمشكلة فلسطين . على أن المجلس لم يبلغ بعد المرحلة التى يمكن له فيها أن يعرض مثل هذا الحل . على أن ما يجب أن نذكره الآن هو أنه لا يجب أن نحرم فلسطين من الحقوق الممنوحة لبقية العـالم حسب نصوص ميثاق الأمم المتحدة وميثاق الأطلنطى وحق تقرير المصير . وقد قال المستر مانجهام بولر فى هـذا الصدد فى خطاب ألقاه فى مجلس العموم " إن العرب يرغبون فى أن يواصلوا الحياة فى هذه الأرض الكثيفة السكان التى سكنها أجدادهم من قبلهم وقاموا على زراعتها مئات السنين وهم يحسون كما يحس كل ويلزى أو اسكتلندى أو انجليزى أو أمريكى حين يقال له إن مئات الآلاف من المنتمين إلى جنسية أخرى سيقومون بالاستقرار فيما يعتبره بلاده وأنهم ينوون إحالتها إلى دولة غريبة عنه " .

إن فلسطين دولة عربية خرجت عن الحكم الثنائى ووضعت تحت الانتداب كما حدث مع العراق وشرق الأردن وسوريا ولبنان ، وبنفس الطريقة التى ألغى بها الانتداب فى هذه البلاد وأعلن استقلالها فإن نفس الطريقة يمكن أن تتبع مع فلسطين حتى تتمكن من الاشتراك فى الجامعة العربية ومن التمتع بحكومة ديموقراطية و برلمان تمثيلى .

ويمكن القول بأن قضية فلسطين تختلف عن قضايا هذه الدول وذلك لارتباطها بالمشكلة اليهودية التى نشأت عن تصريح بلفور الذى ضمن صك الانتداب نفسه والذى يقول بأن لليهود الحق فى إقامة وطن قومى خاص بهم فى فلسطين . ورأينا فى هذا الصدد هو أنه ليس لليهود مثل هذا الحق الشرعى الذى يخول لهم إقامة وطن قومى . و بغض النظر عما فى تصريح بلفور فى مناقضته لتصريحات مماثلة فى صالح العرب و بغض النظر عن أن فلسطين لم تقبل الانتداب بل لقد احتجت عليه فإن التصريح ونص الانتداب على السواء لايشيران إلا الى سياسة معينة ولايقرران حقا شرعيا . وحتى لو فرضنا أن السلطة المنتدبة نفسها قد ارتبطت بوعد إنشاء وطن قومى لليهود فى فلسطين فإن عبارة "وطن قومى" لاتزال فى حاجة الى التحديد . ومهما يكن هذا التعريف فإنه لايتضمن قطعا إقامة "دولة يهودية" كما لاينفى قيام شىء آخر فى فلسطين بجانب هذا "الوطن القومى" وقد فسر المستر تشرشل تصريح بلفور فى سنة ١٩٢٢ بقوله " إنه ليس معناه احالة فلسطين كلها الى وطن قومى لليهود ولكن أن يقام مثل هذا الوطن فى فلسطين" .

ودعونى أوضح مرة ثانية أنه اذا فرضنا اضطرار السلطة المنتدبة لإنشاء وطن قومى لليهود فى فلسطين فإنها قد حققت هذا الالتزام فعلا على أوسع نطاق ممكن .

بل لقد حققت وعدها فعلا منذ مدة بعيدة حينما بلغ عدد اليهود عشرة أمثال ما كان عليه عندما بدأ الاحتلال البريطانى لفلسطين وحينما كانت نسبة اليهود لمجموع السكان لاتزيد على العشر فبلغت الآن الثلث بينما بلغت الأراضى المتزرعة التى يملكها اليهود الثلث أيضا .

والواقع أنه اذا كان للسلطة المنتدبة التزامات شرعية فهذه الالتزامات هى التى نص عليها الكتاب الأبيض الذى صدر فى سنة ١٩٣٩ والذى تعهدت بموجبه

أن تعمل على عدم رفع نسبة اليهود للعرب بأكثر من الثلث . وفيما يلى اقتباس عن الكتاب الأبيض :

" إن حكومة صاحب الجلالة مقتنعة أنه بعد إتمام الهجرة التى ترى أن تستمر خمس سنوات لن تجد ما يبرر تسهيل اضطراد نمو الوطن القومى اليهودى عن طريق الهجرة غاضة الطرف عن رغبات السكان العرب كما لن يكون هناك عليها أى التزام لهذا التسهيل" .

لذلك كان الموقف الحقيقى هو أن السلطة المنتدبة مرتبطة شرعيا بأنهاء الهجرة فى اللحظة التى تبلغ فيها نسبة اليهود ثلث مجموع السكان. والآن وقد تجاوزت هذا الحد فإن من حقنا أن نطالب وقف الهجرة وقفا نهائيا عاجلا . ومسألة الهجرة هذه هى أهم جانب فى مشكلة فلسطين كلها. وطالما تحل هذه المشكلة حلا عادلا يتفق مع الالتزامات ومع المبادئ العالمية المتواضع عليها فإن الأمل عظيم فى تسوية مرضية لكل الصعوبات الأخرى . حققوا هذا العمل حتى يعود السلام مرة ثانية الى ربوع فلسطين وتعود البلاد العربية فى الشرق الأوسط الى إيمانها بالعدالة العالمية وتصبح العلاقة بين هذا الجزء من العالم وبين الأمبراطورية البريطانية علاقة مودة تساعد على إقرار السلم فى العالم واضطراد تقدم الحضارة .

خطاب معالى الدكتور فاضل الجمال

(المملكة العراقية)

ألقى فى مؤتمر فلسطين بلندن

بتاريخ ١٢ سبتمبر سنة ١٩٤٦

أود قبل كل شىء أن أتوجه بالشكر إلى جناب المستر بيفن لطرحه أوراقه مكشوفة على المائدة، وأحسب أن هذا هو أفضل طريق لبلوغ التفاهم الكامل المتبادل ، كذلك أحب أن أسجل هنا ، أننا قد قابلنا بسرور عظيم فى العراق ، بيان المستر بيفن، الذى أعلن فيه أن مصادقة العالم العربى، أعظم أهمية لبريطانيا العظمى من جيوش ترابط وتعسكر فى الشرق الأوسط . ونحن نرى على التحقيق أن الصداقة المتبادلة بين شعبينا ، هى أمر ذو أهمية حيوية لنا جميعا ، وأخشى أن تتسبب المشكلة الفلسطينية فى إفساد تلك الصداقة .

وأحب أن أعلن هنا ، أننا فى العراق نبدى اهتماما عميقا بمشكلة فلسطين . فهى تعتبر عندنا إحدى مسائلنا الداخلية ، فضلا عن دلالتها الوطنية والدولية ، لأن سلامتنا واستقرارنا يتأثران تأثرا مباشرا بحوادث فلسطين . ويوجد فى العراق زهاء ١٢٠ ألف يهودى ، عاشوا بها منذ قرون فى سلام وانسجام كاملين جنبا إلى جنب مع إخوانهم المسلمين والمسيحيين . ولم يكن فى الجو السياسى شىء يبعث على إثارة الاضطراب وتعكير صفو ذلك الأمن والانسجام، إلى أن وفدت الصهيونية إلى فلسطين . وعند ئذ بدأ اليهود فى العراق يجدون أنفسهم على الرغم منهم قد أساءت إليهم الصهيونية إساءة بالغة ، وإن الحكومة لتبذل أقصى جهدها للحيلولة دون وقوع أى اضطهاد من شأنه أن يؤدى إلى إثارة القلاقل والمتاعب بين الأفراد الذين يعتنقون عقائد مختلفة .

وقبل أن أتصدى لمناقشة مشروع موريسون ، أود أن أثير نقطا قليلة ، لها — فى رأيى — أثر مباشر فى أية تسوية مقبلة لمشكلة فلسطين .

١ — النقطة الأولى هى أن العرب يرغبون فى تحقيق السلام وكفالة الأمن . والواقع أن السلام والأمن قد اضطرب حبلهما نتيجة لحركات الصهيونية السياسية ، وكان العرب على الدوام يفصحون عن آلامهم و يرسلون صوتهم مطالبين بحقوقهم ، وهم يسعون إلى تحقيق تسوية نهائية لقضيتهم العادلة . غير أن اليأس قد بلغ بهم مداه . فقد فقدوا إيمانهم وثقتهم باللجان و بالبيانات الرسمية ، لأنهم يرون حتى الآن أن كل قرار ينطوى على احترام حقوقهم قد أغفل وأهمل ، فى حين أن القرارات الموضوعة لصالح المهاجرين المتطفلين قد أجرى تطبيقها و إنى أناشدكم جادا باسم السلام والعدالة ، أن يمنح السلم والعدل للعرب فى فلسطين .

٢ — وثمة نقطة هامة جدا لا بد من حسمها مرة واحدة و إلى الأبد ، ألا وهى أن فلسطين بلد خلو من كل جاذبية وسحر ، فهى جزء يسير من أمة لها طاقتها الطبيعية والمادية . وليس هنالك شىء غامض يتعلق بطاقتها ومقدرتها كما أنها لا تنطوى على أية مقدرة أو قوى خارقة للعادة . وهى ككل بلد آخر غيرها ، يقطنها شعب من الشعوب . أما كونها تضم بين ربوعها الأماكن المقدسة للأديان الثلاثة العظمى فأمر لا يضيف شيئا جديدا لطاقتها الطبيعية ، كما أنه ليس جديرا بأن يثير المشاكل والتعقيدات السياسية . أما الدافع الوهمى الذى يحمل الصهيونيين على المطالبة بفلسطين ، فهو خرافة ليس إلا ، وينبغى استئصالها بتاتا ، فالصهيونية أولا وقبل كل شىء ، ليست حركة دينية و إنما هى فكرة سياسية عارضة . ولو أننا قبلنا ثانيا سابقة الصلات والعلاقات الوهمية والخرافية ببلاد الشعوب الأخرى ، فقد نجد أنفسنا مواجهين بقضية جديدة تثير النزاع فى مختلف بلاد المعمورة ، ذلك أن أية أمة معتدية قد يسعها أن تختلق صلات وهمية خرافية ببلاد شعب آخر . ومن ثم فإنه يبدو لى أن المشكلة الفلسطينية حقيقة بأن تعالج استنادا الى الأسس والقواعد الطبيعية والإنسانية ، بدون أى تقدير للمسائل الخرافية (المثيولوجية) .

٣ — ويبدو الى أن أساس كل المتاعب القائمة فى فلسطين ينحصر فى طبيعة الصهيونية السياسية . ذلك أن الصهيونية السياسية حركة عدوانية . ونحن لا نعرف

لأهدافها ومطامعها حدودا . وأن فكرتها الأساسية المشتملة على العنصرية والدين والقومية ، لتلتقى فى كثير مع الفكرة الأساسية للنازية. فنفس الفكرة القائلة بالشعب المختار ، وأرض الميعاد ، لا تختلف كثيرا عن المبدأ النازى . "الشعب المختار" . لعله . ! أرض الميعاد ...؟ أية أرض . ؟ أى أرض تلك هى الأرض الموعودة . ؟ أهى جزء من فلسطين ... ؟ أهى كل فلسطين ؟ أهى فلسطين وشرق الأردن ؟ أهى فلسطين وشرق الأردن ومصر وسوريا ولبنان والعراق...؟ هذه هى الأسئلة التى أجيب عنها بأجابات مختلفة ونحن نعرف جيدا أن الصهيونيين ليسوا من الغباء والحمق بحيث ينفقون الملايين بل مئات الملايين من الجنيهات ، من أجل بلاد قاحلة ضيقة . لقد وفدوا اليها فى الواقع وهم يحملون بين جوانحهم مطامع واسعة ، ترمى الى السيطرة ، اقتصاديا على الأقل ، على العالم العربى بأسره ، بل على الشرق الأوسط جميعه. والأمر المحقق أن العرب لا يستطيعون أن يبدوا عدم الاكتراث بمثل هذه النوايا العدوانية .

ولقد أثبت الصهيونيون بخططهم التى اصطنعوها : أنهم أعظم شرا ووبالا من النازيين ، ذلك أنهم يستخدمون وسائل فى التسلل واقتناص الشعوب وانتزاع أراضيها وتجارتها ، مما لم يحاول النازيون قط تطبيقه . وهم فى وسائلهم القتالة وفى أعمالهم الارهابية لا يقلون مقدرة وكفاءة عن النازيين ، أن لم يبرزوهم . والمسألة التى أحب أن أطرحها على الحكومة البريطانية هى أن العرب يواجهون خطرا وبيلا . فهم يواجهون غزوا عاما ، لأن الصهيونيين لا يقومون بشىء أقل من غزو فلسطين . وهذا الغزو العدوانى ، يجب أن يعلم أمره العالم قاطبة كما يجب أن يعلم العالم شيئا عن هذه العقيدة العدوانية وعن الخطط التى تصطنعها ونحن نرجوا من الحكومة البريطانية التى تقدر قلبيا صداقة العرب ، أن تعطف على العرب وتقرر وضع حد نهائى لهذا الخطر .

وأود أن أتوجه بالسؤال للستر بيفن عما إذا كان يرحب بخمسمائة ألف نازى يجلبون الى انجلترا بقصد تشييد أركان وطن نازى قومى ، أنى لواثق كل الثقة من أنة سيعارض هذا الاتجاه وأنه سيناضل دونه ، بيد أن ذلك هو ما يقع فعلا للعرب فى الشرق الأوسط ولا يزال الخطر فى اطراد ونمو مستمر .

٤ — أما فيما يختص بتدخل الولايات المتحدة فى مسألة فلسطين ، فلدى ملاحظتان أود الاشارة اليهما . الأولى هى أننى واثق من أن الشعب الأمريكى العظيم الذى لم أشك قط فى اخلاصه فى الدفاع عن الديمقراطية والعدالة ، قد استغلته الدعاية الصهيونيـة القوية . وأنى لمتأكد من أنه متى اطلع الأمريكيون على حقائق القضية العربية وادركوا عدالتها ، وعرفوا الخطر الذى ينذر بالاساءة الى علاقاتهم الودية بالعالم العربى . فانهـم لن يترددوا فى الكف عن تأييـدهم للصهيونية . والملاحظة الثانيـة هى أننا إذا قبلنا التدخل الأمريكى ، فينبغى علينا حينذاك أن نمنح الحق فى مثل هـذا التدخل لأمم أخرى . من أجل هـذا نشعر أن تسوية المسألة الفلسطينيـة ، ينبغى أن يقتصر أمرها على العرب والحكومة البريطانية . أما فيما يتعلق بالصهيونيين فليست لهم حقوق أساسية . فقد منحتهم بريطانيا امتيازا أساءوا تفسيره كما أساءوا استخدامة .

ومن الحقـائق الجوهرية التى ينبغى الاعتراف بهـا وتقديرها ، هى أن العرب واليهود فى فلسطين لم يكونوا قط فى موقف متعادل متكافئ . فالعرب هم أصحاب البلاد الشرعيون فى حين أن الصهيونيين غزاة معتدون . فالمسألة اذا ليست مسألة حق يواجه حقا وأنمـا هى حق يواجه باطلا .

٥ — وواجب علينا أن نفصل — فصلا نهائيـا — بين مشكلة اليهودية العالمية والمسألة الفلسطينية فالمشكلة اليهودية يجب أن تعالج فى أوروبا ، لأن أوروبا تحتاج إلى معمرين ومنشئين يستطيعون إصلاح الدمار الذى أنزله بها النازيون . ونحن لا نستطيع أن ندعى أننا كسبنا الحرب إذا استمرت جذور النازية متغلغلة فى أوروبا ، وإذا واصلنا حرمان اتباع الدين اليهودى فى أوروبا من التمتع بكافة حقوقهم الدينية والمدنية الكاملة. وحقيقة الأمر هى أن الخطط الصهيونية المؤذية قد طبقت لتوهين الروابط القومية ليهود أوروبا ، وجعلهم يؤمنون بأنهم لا يمتون بصلة للبلدان التى يعيشون فيها ، وأنه ينبغى لهم أن يقصدوا إلى فلسطين ولا يستطيع العرب أن يعتبروا أنفسهم مسئولين عن مثل هذه الخطط المنافية للإنسانية .

٦ — هل المبادىء الديمقراطية التى ينطوى عليها ميثاق هيئة الأمم المتحدة ، وميثاق الاطلنطى ، والحريات الأربع ، ستطبق على شعب فلسطين ، أو هل

شعب فلسطين سيصبح فريسة لخطط ومشاكل ليس هو مسئول عنها؟ ولم يا ترى يعاقب عرب فلسطين ، دون ما ذنب اقترفوه ، بحرمانهم من قيام حكومة ذاتية ومن حق تقرير مصيرهم ، لمجرد أن الحالمين ذوى المطامع الأشعبية يعتزمون إنشاء حكومة أجنبية فى بلد عربى ؟

٧ — لقد أعلنت الحكومة البريطانية فى حزم ، فى أكثر من مناسبة ، أنها لا تعنى أن يصبح الوطن القومى اليهودى دولة يهوديه ، وأن وعد بلفور لم يرم إلى الاجحاف بحقوق العرب وامتيازاتهم فى وطنهم . وأود أن اعرف ما إذا كانت الحكومة البريطانية لا تزال تقف هذا الموقف فإذا أصبح ذلك فنحن نأمل أن تضع حدا نهائيا وسريعا لأهداف الصهيونيـة ومطامعها ، وأن تتحقق من أن المشروع المقترح لفسلطين لن يؤدى إلى إقامة دولة يهودية .

٨ — وإنى لعلى ثقة من أنه لو كان اللورد بلفور لا يزال على قيد الحياة، لأعرب عن أسفه من أجل الوعد الذى ارتبط به . والظاهر أن ذلك الفيلسوف العظيم قد تورط ، وقيل له إن فلسطين بلد لا يكاد يقطنه أحد من السكان ، أى يقطنه على الأقل أناس بدائيون ليست لهم أية مثل عليا أو أهداف ينشدونها . أما الآن وقد طبقت التجربة ربع قرن من الزمان ، فإنه لمن النبل والعظمة الاعتراف بأن مثل هذه الخطة لم تكن حقا ، وأنها لا يمكن أن تؤدى إلى الحق . ولقد آن الأوان لاتخاذ قرارات عظيمة وتصحيح أخطاء المـاضى أو وقفها على الأقل . إن العالم يحتاج إلى اعادة أموره وقواعده على أسس من المبادئ لا على سند غير مشروع . وينبغى أن ندرك أن حق الشعوب والأمم هو فى أن تعيش حياتها فى أوطانها وأن تتمتع بتقرير مصيرها . ولقد آن الأوان لأن نعترف بهذا الحق لعرب فلسطين .

٩ — ومهما يكن من أمر الرأى الذى نراه بشأن قيمة التاريخ وحق استخدامه، فإن العرب لا يستطيعون بحال أن يتنازلوا عن حقوقهم التاريخيـة والشرعية فى فلسطين . فلا الوعود ولا التصريحات ولا البيانات التى تثبت هذه الحقوق مما يستطاع إنكاره أو نسيانه . فمكاتبات مكماهون وغيرها من المواثيق والعهود التى اتخذت ابان الحرب العالمية الأولى ، والفقرة الرابعة من المـادة الثانية والعشرين من ميثاق عصبة الأمم التى صودق عليها فى سان فرانسسكو، والبيانات

السياسية المختلفة التى أعلنتها حكومة جلالة الملك وكتاب تشرشل الأبيض الصادر فى عام ١٩٢٢ ، وكتاب باسفلد الصادر فى سنة ١٩٣٠ ، والكتاب الأبيض الصادر فى عام ١٩٣٩ ، هى سجل مواثيق وعهود بريطانيا وستظل معتبرة من جانب حكومة جلالة الملك مواثيق شرف تربطها وتقيدها فى سبيل تحقيق الحقوق العربية .

وأن الحكومة العراقية ، إذ تضع نصب عينيها النقط السابق الإشارة اليها لا تستطيع سوى أن ترفض مشروع موريسون الاتحادى ، أو المشروع الأقليمى كما يدعى الآن . وهذا المشروع يتناقض تناقضا أكيدا مع النقط التالية :

١ — سيؤدى المشروع على الأرجح الى التقسيم . والعرب لن يوافقون أبدا على التقسيم لأنهم هم الأم الحقيقية للطفل ، إذا نحن تذكرنا قصة المرأتين اللتين احتكمتا الى سليمان الحكيم .

٢ — سيعنى التقسيم قيام دولة يهودية ، ولن يقبل العرب أبدا أى مشروع يؤدى الى ذلك .

فقيام دولة يهودية لن يكون بمثابة عمل ناشز فى الشرق الأوسط فحسب وإنما هو خطر يتهدد جميع من يهمهم الأمر . والمؤكد أنه سيؤدى الى أكثر مما جال بخاطر الحكومة البريطانية أن تمنحه لليهود .

٣ — سيجعل المشروع فريقا كبيرا من السكان العرب فى حكم الأقلية داخل نطاق الدولة اليهودية وهذا ما نعارضه بقوة .

٤ — وقد يؤدى المشروع الى هجرة أخرى ، والى ازدحام المنطقة اليهودية ازدحاما مصطنعا ، الأمر الذى قد يستند اليه الصهيونيون فى استخدام كل وسيلة ممكنة للتسلل الى البلاد العربية المجاورة واستغلالها .

٥ — يشمل المشروع كافة العيوب التى ظهرت واضحة جلية فى تقرير وودهد وهو لن يسفر عن نجاح عملى بعد مدة من تطبيقه .

٦ — يحرم المشروع العرب من أفضل جزء فى بلادهم ويجعلهم عاجزين عن أن يكفوا أنفسهم بأنفسهم من الناحية المالية ، وأحب فى هذا المقام أن أشير الى نقطة أثارها المستر بيفن فى بيانه بالأمس ، وهى أنه لا يستطيع أن يرى كيف يمكن

موازنة الميزانية الفلسطينية بدون الأموال اليهودية . وأحب أن أعلن أن الجانب الأعظم من الميزانيـة الفلسطينية ينفق على قوة البوليس من أجل صـيانة الأمن الذى اضطرب حبله نتيجة لوجود الصهيونية ونشاطها .

٧ — ونحن نعارض بشدة المشروع الذى يؤيد وجهة نظر لجـنة التحقيق الإنجليزية — الأمريكية فى أن فلسطين ينبغى ألا تكون عربية أو يهودية ، وهذا افتئات على أبسط المبادئ البديهية .

٨ — كذلك نعارض بشدة إشارة المشروع الى الأموال التى ستنفق على العرب فى فلسطين ، والى الغرض الذى سيمنح للدول العربية . وربما كان مرد ذلك الى نقص فى إدراك طبيعة العرب وخلقهم . فلن يوافق العرب أبدا على التسليم بحقهم فى وطنهم مقابل رشاوى أو مغانم مادية مهما كان مصـدرها . فالعربى قد يؤثر الموت أو الجوع على أن يلوث شرفه أو تجرح كرامته . فالشرف الوطنى والكرامة القومية يجعلاننا نرفض رفضا باتا مثل هذه المقترحات .

٩ — لن يوافق العراق أبدا على إقامة معبر صهيونى فى فلسطين ونحن نرى أنه لن تقوم للسلام قائمة فى الشرق الأوسط إلا إذا انتزعت منه أغراض الصهيونية السياسية السامة .

تلك هى آراء بلادى بسطتها فى اختصار . ولقـد عرضتها فى صراحة تامة ، بل لعلنى بسطتها فى صورتها الحقيقية المجردة ، بيـد أننى أؤكد لكم فى إخلاص أننى قد كشفت بدورى أوراقى على المـائدة . وأود أن تقابل آرائى التى أوضحتها بروح المودة والعطف ، لأننا بهـذه الروح وحدها نستطيع أن نضع قواعد حل عادل للمشكلة الفلسطينية .

خطاب صاحب السعادة كميل بك شمعون

(الجمهورية اللبنانية)

ألقى فى مؤتمر فلسطين بلندن

بتاريخ ١٢ سبتمبر سنة ١٩٤٦

صاحبا السمو ، أصحاب المعالى والسعادة ، سادتى :

إن بيانى سيتضمن دراسة الوفد اللبنانى لمشروع المستر هربرت موريسون وكذلك بحث لتاريخ المسألة الفلسطينية والوثائق المتعلقة بها .

إن الوفد اللبنانى قد درس بدقة مشروع الحكومة البريطانية لانشاء نظام اتحادى فى فلسطين وهو يحس بضرورة معارضة هذا المشروع الذى يناقض فى رأيه حقوق سكان فلسطين العرب فى بلادهم مناقضة صريحة .

إن الوفد اللبنانى يهمه فى المفاوضات الحالية نقطتين رئيسيتين :

(الأولى) المحافظة على حقوق العرب فى فلسطين وعلى ما يصبون اليه من استقلال وتقدم لحياتهم القومية وكلها حقوق مشروعة .

(الثانية) المحافظة على الصداقة التقليدية التى تربط الأمم العربية والشعب البريطانى والزيادة فى تدعيم هذه الصداقة .

و بالنسبة إلى هذه النقطة الأخيرة يرون أنهم يكونون قد تنكروا لهذه الصداقة إذا لم يؤكدوا أن السياسة التى اتبعتها الحكومات البريطانية المتعاقبة فى فلسطين قد أثارت للأسف بين الشعوب العربية شعورا من المرارة العميقة لم تستطع هذه المقترحات الأخيرة أن تزيلها .

و إن الوفد اللبنانى ليحس بأن عليه أن يؤكد الحقائق الآتية :

١ — إن مطالب سكان فلسطين العرب يبررها تراثهم التقليدى والأخلاقى وحقوقهم الثابتة كسكان البلاد الأصليين منذ بداية التاريخ .

إن ما حدث من أن اليهود سكنوا جزءا من هـذه الأرض سكنى متقطعة ، لقرون قليلة لا يبرر بشكل ما ادعاءاتهم الحالية ولا ما يقومون به من هجرات ضخمة إلى هذه البلاد .

ثم إن فلسطين كانت مهد الدين اليهودى وهذا لا يعطى اليهودية العالمية أى حقوق سياسية وكذلك لا يمكن القول بأنها تجعل للمسيحيين والمسلمين حقوقا سياسية خاصة رغم أن الروابط الدينية التى تربطها بهذا البلد لا تقل دعامة وقوة عن هذه التى لليهود .

لقد كانت فلسطين ويجب أن تظل وحدة قومية مستقلة عن كل الاعتبارات الدينية . إن مستقبل تكوينها وعلاقتها مع بريطانيا العظمى والولايات المتحدة ستضمن لها الحرية الدينية المطلقة بما فى ذلك حرية التعبد فى الأماكن المقدسة والمحافظة على سلامتها .

٢ — إن الوفد اللبنانى لا يوافق بشكل ما على التفسيرات التى تقول إن فلسطين لم تضمن فى المراسلات المتبادلة فى ١٩١٥ و ١٩١٦ بين السير هنرى ماك ماهون وشريف مكه . بل هم يرون على النقيض أن هذه المراسلات وخاصة العبارات التى تشير إلى الأراضى التى تقع إلى الغرب من دمشق (خطاب ٢٤ أكتوبر سنة ١٩١٥) باخراجها هذه الأراضى نفسها من التقسيمات المستقبلة تتضمن بالضرورة أن جنوب سوريا و بألفاظ أخرى فلسطين داخل فى نطاق البلاد العربية التى وعدت بالاستقلال .

٣ — إن الوفد يرى نفسه مرغما على التذكير بالوثائق والتصريحات التى لا عداد لها التى قطعت فيها الحكومة البريطانية على نفسها المواثيق والعهود أن لا تتخذ قرارات خاصة بمستقبل فلسطين دون رضاء سكان هذه البلاد و بشكل يتفق مع مصالحهم الاقتصادية والسياسية .

(١) فيقول تصريح ٧ يونيه سنة ١٩١٨

" أن حكومة صاحب الجلالة ترغب وتود أن ترى الحكومات المستقبلة لهذه المناطق قائمة على مبدأ رضاء المحكومين وتعلن أن هذه السياسة نالت وتنال تأييد حكومة صاحب الجلالة "

(ب) فى حديث بين الجنرال السير ارموند اللنبى والأمير فيصل فى أكتوبر ١٩١٨ جاء:

"ولقد ذكرت الأمير فيصل أن الحلفاء ارتبطوا بوعود الشرف أن يسعوا ليصلوا الى تسوية تتفق مع رغبات الشعوب التى يعنيها الأمر وسألته بالحاح أن يضع كل ثقة فى نياتهم الطيبة".

(ج) التصريح الانجليزى الفرنسى فى ٧ نوفمبر ١٩١٨ :

"إن الغاية التى تسعى اليها فرنسا و بريطانيا العظمى فى مقاومتهم فى الشرق الأدنى للحرب التى أشعلت نيرانها المطامع الألمانية هى تحرير الشعوب التى حكمها الأتراك هذا المدى الطويل تحريرا شاملا كاملا و إقامة حكومات قومية تستمد سلطتها من سكانها الأصلين وحريتهم فى الاختيار والسبق فى العمل".

لقد امعنت اللجنة البريطانية العربية التى أقيمت أثناء مؤتمر فلسطين فى ١٩٣٩ النظر فى هذه الوثائق . وجاء فى تقرير اللجنة .

"فى رأى اللجنة أنه من الواضح من هذه التصريحات أن حكومة صاحب الجلالة لم يكن لها حرية التصرف بفلسطين دون الأخذ بعين الاعتبار رغبات سكان فلسطين ومصالحهم وأنه يجب أن يعمل حساب كل هذه التصريحات فى أى محاولة لتقدير المسئوليات التى حملتها حكومة صاحب الجلالة نفسها — وذلك عند تفسير هذه المراسلات أمام سكان هذه البلاد كنتيجة لهذه المراسلات".

٤ — إن الانتداب المفروض على فلسطين يقر حق سكان هذه البلاد فى الاستقلال و يؤكد أن الهجرة اليهودية واقامة وطن قومى يهودى لن يؤثرا بشكل ما على حقوق عناصر السكان الأخرى أو مركزهم .

(أ) المادة ٢٢ من ميثاق جامعة الأمم تقول .

"إن بعض الطوائف التى كانت تنتسب سابقا للامبراطورية العثمانية قد بلغت درجة من التقدم تجعل قيامها كأمم مستقلة مما يجوز الاعتراف به اعترافا مقيدا بشرط هو أن توجه السلطة المنتدبة بالمساعدة والنصيحة ادارتها حتى يحين الوقت الذى تستطيع فيه ان تتولى حكم نفسها بنفسها".

(ب) المادة ٦ من الانتداب الخاصة بنمو الوطن القومى اليهودى تفصح عن احترام مماثل لحقوق السكان العرب فتقول .

"وبينما يعمل على تسهيل الهجرة اليهودية واستقرار اليهود يجب ضمان حقوق عناصر السكان الأخرى ومركزهم وعدم احداث ما يؤثر فيها" .

وأن الوفد اللبنانى ليدرك تمام الادراك أن ليس ثمت ما يمكن عمله الآن لإقامة نظام من الحكم القومى فى فلسطين أو البلوغ بهذا الاستقلال المستوى الذى بلغته البلاد العربية الأخرى التى تربطها بها روابط الدم والتقاليد الثقافية واللغوية المشتركة والوفد يعلم أن ماحدث من أن فلسطين لم تحقق حريتها لا يرجع الى أى تأخر يتصف به سكانها أو نقص فى مستواهم العقلى او الاجتماعى اذا ما قورنوا بالبلاد المستقلة الأخرى بل لهـــذا السيل المنظم الذى لا ينقطع من المهاجرين الذين صمموا على احالة فلسطين دولة يهودية والذين يهددون بوجودهم بعدد ضخم دائم التزايد آمال فلسطين ووحدتها القومية .

والوفد يلاحظ بأسف مماثل ان الحكومة البريطانية لم تنفذ من كتابها الأبيض الذى نشرته فى مايو سنة ١٩٣٩ وحددت به سياستها فى فلسطين الا هذا الجانب الذى يساعد الهجرة اليهودية واهملت الالتزامات التى اخذتها على نفسها للسكان العرب والاقتراحات الحالية من الناحية الأخرى التى تقسم فلسطين تقسيما مبتسرا الى مناطق أربع والتى تسمح بدخول اعداد كبيرة من اليهود وجواز استمرار الهجرة فى المستقبل هى بمثابة انكار لكل هذه الالتزامات ونقض للانتداب الذى تقوم الحكومة البريطانية بمزاولة سلطتها فى ظله .

٥ — من الواضح من مقترحات الحكومة البريطانية وكذلك من توصيات لجنة التحقيق الانجليزية الاميريكية ان الحجة التى استخدمت لاستمرار الهجرة اليهودية هى مقدرة فلسطين على الاستيعاب الاقتصادى .

ونحن لا نرى فى هذا وجهة نظر غاية فى الضيق فقط بالنسبة للمسألة الفلسطينية وإنما عجز فاضح عن تفهم حقوق السكان العرب وآمالهم من الناحيتين الوطنية والاقتصادية على السواء . فإن عرب فلسطين ينظرون للمحافظة على حقوق بلادهم وتحقيق حريتهم واقرار حياة قومية مشيدة الأركان كهدفهم الأسمى وهم فى هذا مثل دول أوربا التى ضحت بشبابها وثروتها ومنابع ثروتها الاقتصادية للمحافظة على استقلالها .

ان الحديث عن مقدرة فلسطين الاستيعابية فى رأينا محض وهم يستخدمه الصهيونيون لتبرير الهجرة على نطاق واسع فيحققون بهذا غرضهم الحقيقى وهو ليس اقتصاديا بل سياسيا أى تحويل فلسطين الى دولة يهودية .

وليس علينا الا الأشارة الى الوثائق التى لا عداد لها والتصريحات التى سبق ان أوردناها حتى تدركوا ان العامل القومى هو العامل الاساسى الذى يجب أن نأخذه بعين الاعتبار حين نسعى لحل مشكلة فلسطين حلا عادلا .

ان كل الاتفاقيات التى وقعت قبل اعلان الانتداب تعلن ان العامل الموجه لسياسة الحكومة البريطانية يقوم على رضاء سكان فلسطين واحترام حقوقهم المدنية والسياسية . والنظام الانتدابى نفسه فى مادته السادسة يحبذ قيام وطن يهودى قومى بشرط ان لا يتعارض هذا مع حقوق السكان المحليين ومركزهم .

ويتناول الكتاب الأبيض الذى نشر فى سنة ١٩٣٩ والذى يرسم السياسة البريطانية فى فلسطين هذه المسألة بالعبارات الآتية :

"اذا أثرت الهجرة فى مركز البلاد الاقتصادى تأثيرا مضادا حينذاك يجب فرض القيود عليها فرضا واضحا . وكذلك اذا افسدت موقف البلاد السياسى بشكل خطير حينذاك تصبح عاملا لا يمكن تجاهله . ورغم أنه ليس من العسير القول بأن عدد المهاجرين اليهود الكبير الذين سمح لهم بالدخول حتى الآن قد استوعبوا اقتصاديا فأن مخاوف العرب من ان هذه الهجرة ستستمر دون توقف حتى يبلغ السكان اليهود مركزا يسيطرون به عليهم قد انتج آثارا خطيرة للغاية لليهود والعرب على السواء وخطيرة كذلك بالنسبة لسلم فلسطين ورفاهيتها .

فاذا سمح فى هذه الظروف باتصال الهجرة حتى تبلغ مقدرة البلاد على الاستيعاب الاقتصادى نهايتها بدون النظر الى كل الاعتبارات الأخرى فان عداء خطيرا سيشتعل أواره بين الشعبين وقد يبلغ الموقف فى فلسطين مبلغا يصبح به مصدرا دائما للانقسام بين شعوب الشرقين الاوسط والأدنى وان حكومة صاحب الجلالة لا يمكن ان تقبل الرأى القائل بأن التزاماتها التى يفرضها النظام الانتدابى أو اعتبارات المنطق السليم والعدالة تتطلب منها ان تغفل هذه الظروف فى رسم سياسة الهجرة " .

إن فى رأى اللجنة الملكية ان ارتباط سياسة تصريح بلفور بالنظام الانتدابى يتضمن الاعتقاد ان عداء العرب لسياسة التصريح سيمكن التغلب عليها إن عاجلا أو آجلا . ولقد كانت الحكومات البريطانية المتعاقبة منذ اصدار تصريح بلفور ترجوان السكان العرب بعد أن يتبينوا الفوائد التى سيجنونها من استقرار اليهود فى فلسطين سيروضون أنفسهم على اضطراد نمو هذا الوطن اليهودى. والاحتمالات التى أمام حكومة صاحب الجلالة هى :

(١) السعى فى توسيع الوطن القومى اليهودى توسيعا لا رابط له ضد ارادة شعب البلاد العربى التى افصح عنها فى قوة .

(٢) السماح باضطراد التوسع فى الوطن القومى اليهودى فى حالة ما إذا قبل العرب أن يندمجوا فيه . ومعنى السياسة الأولى الحكم بالقوة . وتبدو هذه السياسة لحكومة صاحب الجلالة ، بغض النظر عن الاعتبارات الأخرى ، مناقضة لروح المادة ٢٢ لميثاق عصبة الأمم ولالتزاماتها المعينة نحو العرب فى الانتداب الفلسطينى ثم إن العلاقات بين العرب واليهود فى فلسطين يجب أن تقوم إن آجلا أو عاجلا على التسامح المتبادل وحسن النية .

إن سلم الوطن القومى اليهودى وامنه وتقدمه تتطلب هذا . ولهذا صممت حكومة صاحب الجلالة — بعد أعمالها الرأى وأخذها بعين الاعتبار المدى الذى سهل به نمو الوطن القومى اليهودى فى العشرين سنة الماضية — على أن الوقت قد حان لاتخاذ مبدأ السياسة الثانية التى أشرنا اليها قبلا . وقد قررت الحكومة البريطانية استجابة لمنطق حججها أن لا تسمح بأية هجرة جديدة دون إذن سابق من السكان العرب .

ويرى الوفد اللبنانى أن ليس ثمت عامل جديد يحبذ قيام المشروع الاتحادى أو فرض هجرة يهودية جديدة . وأن الاضطهاد الذى تعرض له اليهود فى أوربا لا يخلق مشكلة فلسطينية ولكن مشكلة إنسانية يجب أن تتعاون جميع الأمم مشتركة على حلها .

إن سياسة الهجرة التى انتهجت فى الخمسة والعشرين عاما الماضية قد غيرت تغييرا كبيرا توزيع نسبة العنصرين العربى واليهودى فى فلسطين وجعلت مركز السكان العرب فى البلاد مركزا شاذا .

فبعد ان كان اليهود فى ١٩١٩ لا يتجاوزون ٦٠,٠٠٠ بلغوا الآن ٦٠٠,٠٠٠ وأن الموافقة على الاقتراحات البريطانية ستؤدى حتما الى انقاص نسبة العرب انقاصا جديدا حتى يبلغ الصهيونيون أغلبية يستطيعون بها أن يسيطروا على فلسطين .

والصهيونيون فى الواقع لا يسرون هذا الأمر فان دعايتهم وأعمال الارهاب التى يقومون بها فى شكل منتظم افصحت عن سياستهم وأغراضهم . ثم إننا ادركنا أن المشروع الذى يضعه زعماء الصهيونية يحتم لتنفيذه السيطرة المطلقة على كل وادى الاردن ومنابع نهر الاردن وهذه المنابع توجد فى أراضى سوريا ولبنان ولذلك نجد أن فى المشروعات الصهيونية تهديدا قويا للبلاد المجاورة .

والوفد اللبنانى على غير استعداد لأن يقبل الرأى القائل بأن الحكومة البريطانيه ستستخدم فى وقت ما كأداة لتنفيذ هذه المشروعات التى ترمى الى السيطرة والقضاء على حقوق العرب .

إن مسألة مقدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب ، حتى ولو أمكن وضعها موضع النظر لا يجب أن تستخدم لمصلحة اليهود وحدهم فيجب أولا أن تستخدم لاضطراد تقدم سكان فلسطين العرب ويتضح من الاحصاءات الرسمية لحكومة فلسطين أن هؤلاء السكان العرب يزدادون بنسبة ٢ ½ فى المائة فى العام .

٦ — إن المشروع الاتحادى الذى تقترحه الحكومة البريطانية لم يعرض فى تفاصيله الفنية على الحكومات الممثلة فى المؤتمر بعد . وانى أذكر إنى سألت اذا كانت قد وضعت أى خرائط بعد تصوّر هذا المشروع ولكن لم يعط بعد شىء منها للوفود . على أنه يتبين من النصوص التى أرسلت للوفود النقاط التالية .

(١) إن المشروع يعمل على تقسيم فلسطين الى وحدات ادارية فى مناطق أربع هى المنطقة العربية والمنطقة اليهودية والنقب وهى عبارة عن أرض حرام ومنطقة القدس وهى مركز الحكومة الفلسطينية المركزية .

(٢) ستتولى الحكومة المركزية مسؤولية الهجرة التى تجرى بعد اتمام هذا التقسيم ولكن المنطقة اليهودية تستطيع أن توصى بقبول أى عدد من المهاجرين يمكن هذه المنطقة أن تتقبلهم .

(٣) تحكم كلا من المنطقتين العربية واليهودية ادارة مسؤولة عن تيسير الشؤون المحلية .

(٤) حالما يتم موافقة الجهات صاحبة الشأن على هذا المشروع سيرخص بهجرة ١٠٠٠٠٠٠ يهودى الى فلسطين .

والوفد اللبنانى لايمكن أن يساهم فى هذا المشروع الذى لايصلح الا فى بلاد بكر لم يسكنها أحد بعد وليس فى بلاد أقام فيها العرب طوال التاريخ ولهم فيها حقوق لايمكن اغفالها أو التغاضى عنها .

و بينما النظام الانتدابى والتشريعات الأخرى التى سبقت هذا النظام وجاءت بعده تعترف بحق العرب فى فلسطين اعترافا شاملا فان المشروع القائم للحكومة البريطانية يقصر حقوق العرب على المنطقة "العربية" وهذا المشروع فى اخضاعه المنطقة العربية للحكومة المركزية يجعل الآمال القومية مسائل وهمية تماما .

هذا بينما "النقب" وهى أراض لم يمش فيها غير العرب منذ آماد بعيدة قدانتزعت من المنطقة المخصصة للعرب .

وتضم المنطقة اليهودية أكثر الأراضى خصوبة وتشمل هذه الجزء الأعظم من مزارع الموالح العربية، وكذلك الموانى البحرية الرئيسية . وهى تحتوى كذلك — بجانب مساحات الأرض الشاسعة التى يملكها العرب الآن فعلا — على أقلية عربية لا تقل عددا عن سكان هذه المنطقة من اليهود . وستتعرض هذه الأقلية المهمة والأرض التى تمتلكها للضغط وانتزاع الأراضى من جانب المؤسسات اليهودية والادارة .

ويكفينا لكى نتصور المعاملة التى سيلقاها العرب أن نشير الى نصوص الاكتتاب القومى اليهودى التى تشترط عدم رجوع الأراضى اليهودية الى غير اليهود والى عدم استخدام غير اليهود فى هذه الأراضى بحال من الأحوال .

وحسبنا أن نلقى نظرة على الخرائط التى رسمتها لجنة التحقيق الانكليزية الأمريكية لندرك أن تنفيذ خطة من هـذا النوع كافية لأن تقضى القضاء المبرم على آمال العرب القومية عامة ، بل انهـا تتعارض تعارضا شاملا مع مصـالح العرب وحقوقهم .

ولا نستطيع كذلك أن نساهم بالموافقة على دخول مائة ألف مهاجر يهودى جديد ولا جواز هجرات تالية أخرى . اننا ندرك تمام الادراك أن الصهيونيين سيستغلون بمساعدة الهيئات التى تناصرهم فى كل العالم التعاسة التى يعانيها إخوانهم فى الدين فى البلاد الأوربية فيملأون منطقتهم بأعداد هائلة من المهاجرين حتى يستطيعوا أن يدعوا بعد هذا أنهم أغلبية فيفرضون بهذا وجهة نظرهم على الحكومة المركزية و يبسطون سيطرتهم على كل فلسطين .

ولقد ذكر المستر بيفن فى التصريحات التى أدلى بها فى جلسة أمس بالعبارة الآتية :

" إنى لا أرى من الخير اقتراح أية تسوية لا يرضى عنها اليهود فان هذا كفيل بأن يقضى عليها" .

فاذا كان هـذا الحال فليس من الممكن وضع حل للمسألة الفاسطينية قبـل أن يحظى برضاء الأقلية اليهودية و بهذا يتوقف مستقبل هذه البلاد ووحدتها على رغبات هذه الأقلية .

وفى هـذا تعارض صريح مع المبادئ التى قبلها العالم والتى أعلنتهـا الحكومة البريطانية نفسها على رؤس الاشهاد قبل المشاورات الخاصة باقامة دستور الهنـد وقالت فيها انه لا يمكن فرض رغبات الأقلية الهندية على رغبات الأكثرية .

ونحن نستطيع اذا أن نتساءل فيما اذا كان ما يعتبر عادلا وحقا بالنسبة للهنـد ينطبق على فلسطين ؟

إن الوفد اللبنانى ليرغب رغبة جدية فى ايجاد حل للمشكلة الفاسطينية وهو كثير الأمل فى أن يحقق هذا الحل بالاتفاق التام بين الوفود والحكومة البريطانية والوفد لا يقبل بشكل من الأشكال أى حل لا يتفق مع المبادئ التى دأبت الجـامعة العربية على اعلانها وهى :

(ا) الابقاء على صبغة البلاد العربية القومية ووحدة أراضيها .

(ب) استقلال هذه البلاد ودخولها فى الجامعة العربية .

(ج) ايقاف كل هجرة يهودية يمكن أن تؤثر فى صبغة البلاد القومية وآمالها .

خطاب دولة سمير باشا الرفاعى

(المملكة الأردنية الهاشمية)

ألقى فى مؤتمر فلسطين بلندن

بتاريخ ١٢ سبتمبر سنة ١٩٤٦

أيسمح لى ، قبل بدء خطابى ، بالقول إننى قد ظفرت بشرف ، اذ أجدنى مستطيعا الاعراب ، باسم وفد المملكة الأردنية الهاشمية الى هذا المؤتمر ، عن شكرنا لحكومة جلالة الملك البريطانية ، لا تاحتها لنا هذه الفرصة لتبادل الآراء معها بشأن فلسطين ومناقشة المقترحات التى تهدف الى توفير حل نهائى لمشكلتها ؟

ولا يسع المرء ، وهو يواجه المسألة الفلسطينية ، سوى الاحساس بأنها ليست مهمة يسيرة هينة . فلقد داخلت هذه المسألة عناصر ذات طابع غريب عنها فجعلت منها مشكلة معقدة . والحق أن فلسطين ، بما يسودها من الظروف فى الوقت الحاضر ، قد أصبحت الآن ، ليس فقط سببا لتوتر العرب فى تلك البلاد وحدها ، وإنما أضحت كذلك مسألة تثير القلق المتناهى فى بلاد الشرق الأوسط بأسرها ، إن لم يكن فى العالم أجمع . فالبلاد التى بعثت رسالة السلام وحسن النية لأهل الأرض جميعا تطلب الآن السلام وحسن النية من أهل الأرض . ولم كل هذا ؟ لسبب بسيط هو وجود جو من التفكير القلق . وعند ما كانت الحرب تسيطر فكريا على كل اعتبار آخر ، كانت السياسة الحربية سببا فى بذل الوعود ، وبذلك صارت فلسطين موضوعا لعهدين متناقضين ضمهما تصريح واحد ، وقد عرف هذا التصريح باسم واضعه ووعدت فيه الحكومة البريطانية أن تنظر بعين التقدير الى انشاء وطن قومى للشعب اليهودى فى فلسطين ، كما وعدت أن تبذل أقصى ما فى وسعها لتيسير تحقيق هذا الهدف . وقد احتوى التصريح نفسه على تعهد مضاد ، اذ فهم بوضوح وجلاء أن شيئا ما لا يمكن صنعه يكون من شأنه الاجحاف بالحقوق المدنية والدينية للجاليات غير اليهودية المقيمة فى فلسطين ، أو الحقوق أو الأوضاع السياسية التى يتمتع بها اليهود فى أى بلد آخر .

وفى مثل هذه العبارة البسيطة ، وعلى هـذا النمط الهـادئ برز تصريح بلفور للوجود و بعثت الى الحياة المسألة الصهيونية فى فلسطين ، ونجمت من ناحية أخرى المآسى والآلام فى الأرض المقدّسة .

واستجابة للطلب الذى تقدم به رئيس الوزراء فى خطابه الافتتاحى وإلى طلب وزير الخارجيـة فى بيانه التالى ، فلست أهدف إلى استراق وقتكم الثمين بمحاولتى هنا أن أعارض فى مشروعية ذلك التصريح ولا فى سلامته أو عدالته . كلا ولست أرغب فى أن أدحض جانبه الأول المتعلق بالوطن القومى اليهودى على ضوء جانبه الثانى الذى يؤثر فى حقوق الأهالى من غير اليهود ، لا ولا أتحدى الوثيقة بأسرها من ناحية مواجهتها بما سبقها من وعود بذلت للعرب ، لا ولا حتى أود أن أناقش سلامة حق الحكومة البريطانية أو أية حكومة أخرى فى افتئاتها على مبادئ تقرير المصير . كل هذه الموضوعات قد فحصت ودرست على صورة وافية منذ أكثر من خمس وعشرين سنة حتى يومنا هذا ، كما حققت وكتبت عنها التقارير بواسطة لجان وهيئات عديدة حتى أن الحقائق لم تعد خافية وأصبحت ماثلة الآن فى أذهان كل من يهمهم الأمر . ومع ذلك فإنى أرغب فى أن أوجه اهتمام المؤتمر إلى أمرين يبدوان لى على أهمية رئيسية فى محادثتنا الحالية ، ويتصلان اتصالا مباشرا بالنقط التى سأعالجها أخيرا فى هذا البيان .

أما الأمر الأول فهو الطابع المزدوج لتصريح بلفور الذى أغفل التزامه دائما أبدا كما أنه لم يوجه اهتمام رئيسى إلى حقوق العرب حين تطبيق أية خطة تشجع على تشييد الوطن القومى لليهود ، وذلك على الرغم من أن فلسطين بلد عربى ، وأن العرب كانوا على الدوام يؤلفون غالبية أهلها . أما الأمر الثـانى فهو الوعد بأن ينظر بعين التقدير إلى إنشاء وطن قومى لليهود ، وهذا الوعد لم يعن ولا يمكن أن يفسر بأنه يعنى تحويل فلسطين إلى دولة يهودية ، أو إقامة دولة يهودية فى أى جزء من البلاد .

وهذان العاملان الرئيسيان فى الموضوع الذى نبحثه الآن ، قد استعرضا أكثر من مرة فى تقارير لجان التحقيق وفى البيانات الرسمية عن فلسطين . والواقع أن تعبير " الوطن القومى " لم يكن واضحا فى معناه وهدفه وفى نتيجته المنتظرة ، حتى

فى عقول الأشخاص الذين ابتدعوه . وقد أفضى اللورد بلفور نفسه فى نوفمبر سنة ١٩٢٧ بالعبارة الاتية :

" ليس فى وسعى أن أظن أن هـذه التجربة هى تجربة عظيمة ، لأن شيئا كهذا لم يحاوله أحد فى العالم منذ الأزل ، ولأنه مجرد خرافة " وقد سماها اللورد بلفور "تجربة كبيرة" ونعتها بقوله عنها : " أنها مجرد خرافة " لم يسبق لها مثل . وفى مناسبة أخرى كان اللورد أكثر صراحة فوصفها بقوله أنها" مجازفة " .

ثم قال اللورد متسائلا : " لست أنكر أن هذا الأمر مخاطرة . أفليس لنا أبدا أن نتعرض للمجازفات ؟ .

وقد صرحت لجنـة التحقيق الإنجليزية الأمريكية مرة أخرى — وهى اللجنة التى اعتبرها العرب هيئـة متحيزة تحيزا غير لائق لليهود — فقالت فى تقريرها : إن تعبير "الوطن القومى "يعتبر افتئاتا على القانون الدولى. و إذا كان لى أن أعلق على هـذه النقطة بوجه خاص ، ففى وسعى فقط أن أقول إن أى ذهن حساس معقول يرى أن المضى فى تجربة أو مخاطرة — والمستخدم هنا تعبير اللورد بلفور — ينبغى أن يوجه اليه اعتبار واهتمام أكثر مما وجه فعلا فيما يتعلق بالحالة التى نواجهها .

ومهما تكن القضية فالحقائق لاتزال تؤكد أن الروح غير السليم لهذا النص قد أسفر عن إيجاد نظريات متعارضة وتفسيرات مختلفـة ، يواجهها كل فرد من زاوية تناسب مصالحه وتوائمها على أحسن وجه ، إلى أن رأت الحكومة البريطانية ، التى عهد اليها بالانتداب وتكفلت بمسئولية تنفيذه ، أنه من الضرورى إزالة كافة الشكوك فيما يتصل بأغراض الانتداب الحقيقية ، التى تضمنها وعد بالفور، ولذلك اتخذت خطة نهائية على النحو الذى بينه الكتاب الأبيض لعام ١٩٣٩ ، ولسوء الحظ ظلت هذه الخطة غير حاسمة ، نظرا لأن تطبيقها كان معلقا على عقد مؤتمر شبيه بهذا الذى نشترك فيه الآن، على الرغم من التنويه بأنها حاسمة ونهائية ، وعلى الرغم من التصريحات والبيانات الرسمية التى صدرت مؤكدة تطبيقها بدون نظر الى قبولهـا من العرب أو اليهود ، وهكذا تركت المشكلة ، مرة أخرى دون حل لكى تزداد سوءا وتعقيدا وخطورة .

وجاءت الحرب العالمية الثانيـة على الأثر مباشرة وظهرت معها مشكلة جديدة فى أوروبا ، تلك هى مشكلة الاضطهاد النازى . فلمـا انتهت الحرب ، انتهزت الصهيونية المـاهرة فرصة مغرية ، وعبأت قواها ، وعملت جاهدة على استغلال عنصر الاضطهاد الجديد على أحسن وجه تستطيعه ، تأييدا للوطن القومى اليهودى ولقـد نجحت فى ذلك المجـال نجاحا مرموقا . وكانت لجنة التحقيق الانجليزية الأمريكية من ثمار نشاطها . وقداضطلعت اللجنة برسالتها طبقا لنصوص التوصيات الخـاصة بتشكيلها ، وأتمت مهمتها فى حدود الفترة الضئيلة جدا من الزمن الذى حدد لها . ولقد أذهلت العرب التوصيات التى تقدمت بها اللجنة . ولعلهم لم يكونوا أقل دهشة وذهولا من الدولة المنتدبة نفسها ، و برهان ذلك أن حكومة جلالة الملك أعلنت صراحة أنها عاجزة عن الاضطلاع وحدها بالمسئوليات العظيمة المتصلة بتنفيذ تلك التوصيات . ثم استسلمت لضغط الأقوياء من مؤيدى الصهيونية ، فعينت مادعته " لجنـة الخبراء " من بين المندوبين البريطانيين والأمريكيين ، لفحص توصيات اللجنة الانجليزية الأمريكية والتقدم بمقترحات تهدف الى وضع خطة جديدة لفلسطين ، بالموافقة على مايمكن تطبيقه من تلك المقترحات .

ووفاقا لذلك ، عرضت "لجنة الخبراء" تلك المقترحات ، وأعلنت الحكومة البريطانية عن اعتزامها قبولها كأساس للمفاوضة ، وهى تعرضها الآن علينا للنظر فيها ، وذلك اعتقادا منها أن هذه المقترحات تشتمل على أفضل الوسائل المؤدية الى حل المشكلة الفلسطينية . وينطوى المشروع الذى أوصت به لجنة الخبراء من ناحية المبدأ ، على فكرة تقسيم فلسطين الى أربع مناطق : منطقة عربية وأخرى يهودية ، ومنطقة القـدس ، ومنطقة النقب . وستكون المناطق الأربع تحت اشراف الحكومة المركزية التى يرأسها المندوب السامى ، مع منح بعض السلطات للحكومات الأقليمية . ولمـا كان هذا المشروع ، على الصورة التى أفهمها يرمى فى صلبه الى تنفيذ توصيات اللجنـة الانجليزية الأمريكية ، فيستتبع ذلك أن أية تعليقات ينبغى أن تجعل من تلك التوصيات هدفا رئيسيا لهـا . وينبغى على أن أتجه هـذا الاتجاه ، متى كنت أرغب فى إجراء استعراض شامل للتوصيات التى نحن بصددها غير أن حكومتى قد أعربت فعلا عن آرائها حيال تقرير لجنة التحقيق إعرابا مفصلا ، شأنها شأن جامعة الدول العربية ، وذلك فى المذكرة المرسلة الى الحكومة البريطانية ومن ثم ، أجد نفسى مضطرا الى مواجهة هذه المسألة من ناحية عامة

فقط ، فأشير فى صورة مختصرة بقدر الامكان الى قليل من النقط الرئيسية ذات الأهمية الحيوية ، كما أناشدكم توجيه أعظم قسط من الاهتمام الى مناقشاتنا الحالية . وهذه النقط هى كما يلى :

(١) الاضطهاد .

(٢) الهجرة .

(٣) مبادئ حكومة فلسطين .

(٤) الانتداب والوصاية .

(٥) مشروع التقسيم الجديد .

ولقد كنت حاولت فى القسم الأول من بيانى أن أظهر فى كثير من الاقتضاب وأن أدلل على أن الوطن القومى اليهودى قد برز من ثنايا فكرة شديدة الغموض إلتمعت فى أذهان الأشخاص الذين بدأوا القول بها فى الماضى استنادا إلى حقيقة تهدف إلى إنشاء دولة يهودية فى أذهان الأشخاص الذين ينادون بها فى الوقت الحاضر . وكان الفريق الأول الذى نادى بذلك فى عام ١٩١٧ هو الحكومة البريطانية ، كما كان الفريق الثانى هو نفس هذه الحكومة التى نادت به فى عام ١٩٤٦ ونحن جميعا ندرك أن نظرية التطور تستند الى عنصر التغير الدائم . وطالما استمرت التجربة ووجدت الغذاء والتشجيع ، فهى لا تقف ولن تقف .

الاضطهاد :

أذكر فيما يتعلق بموضوع الاضطهاد ، قصة أو أن أسردها . والأرجح أن رفاقى العرب ، أو بعضهم على الأقل ، يعرفونها ، ولعل رفاقنا البريطانيين يجدونها باعثة على شىء من التسلية .

كان يوجد فى غابر الأيام حاكم اسمه " قرقوش " . كان ذلك الحاكم طاغية له منطقه الخاص وكان يفهم العدالة على صورة ممعنة فى الغرابة . كانت تصرفاته شاذة حقا . بيد أنه كان يراها سليمة صحيحة طالما كانت تتسق مع عقليته وأهدافه . وقد حدث فى مناسبة من المناسبات أن جاءه رجل فشكا إليه قائلا أنه

تعارك مع رجل آخر ، وقد أسفر ذلك العراك عن فقدانه حبة عينه اليسرى . واستصرخ الرجل قرقوش راجيا تحقيق العدالة وإيقاع العقوبة العادلة بالمتهم المعتدى وعند ما جيء بالمتهم ومثل أمام قرقوش طلب إليه أن يدفع عن نفسه التهمة . فمثل الرجل أنه مذنب واعترف بأنه — عن غير قصد منه — قد أصاب حبة عين الرجل اليسرى أثناء العراك ثم طلب الصفح والغفران . وأصدر قرقوش حكمه ، مستهديا بالقاعدة الذهبيـة القائلة " العين بالعين والسن بالسن " . وذكر قرقوش أنه يجب على المدعى أن يصيب حبة عين المتهم بنفس الطريقة التى أصيب بها . وهكذا كان الأمر الصادر بتحقيق العـدالة . غير أن المتهم ناشد قرقوش أن يسمح له بتقديم بيان دفاعى أخير فحقق له قرقوش مبتغاه . وقد أعلن المتهم فى بيانه أنه يحـترف النسيج . وأنه فى حاجة ماسة إلى بصر عينيه الاثنتين كى يكسب قوته وأنه لا يستطيع بحال أن يفقد إحداهما . ولكنه قال أن جارا من جيرانه يحـترف الصيد ، وأن الصياد يقفل على الدوام عينه اليسرى عند ما يسدد بندقيته نحو الهدف وهذا الصياد لا يحتاج فى أداء حرفتـه إلى بصر عينه اليسرى ، وعندئذ رأى أن العـدالة سوف تحقق على صورة أفضل لو نفذ الحكم فى جاره ، ذلك الصياد البرىء ، لا أن ينفذ فيه هو ، وهو النساج المذنب . ولقد مال قرقوش إلى المنطق القوى الذى اشتمل عليه طلب الدفاع وكان له أثره فى ذهنه . فرأى أنها فكرة منطقية عادلة للغاية ، ومن ثم أمر بقلع عين الصياد اليسرى ، وهكذا حسمت القضية .

والآن ، فلننظر الى قضية فلسطين من خلال عامل الاضطهاد ، وسنرى كيف أنها تكاد تتفق اتفاقا غريبا مع تلك القصة المعزوة الى قرقوش . فلكى ننتقم لليهود ونرضيهم ونحقق لهم العدالة من مضطهديهم ومعذبيهم ، يجب على فلسطين أن تفقد عينا كما يجب على العرب الأبرياء أن يتحملوا العقاب . واذا كان من الواجب على فلسطين إرضاء للبواعث الصهيونية السياسية وحدها ، أن تكون مفتاحا لحل المشكلة اليهودية ، ليس فقط فى فلسطين وانمـا فى أوروبا ، فكيف يجوز للمرء أن يعتقد أن منطق قرقوش فى العصور الغابرة قد زال ولم يعـد قائما فى عالمنا الراهن المستند الى المبـدأ الديموقراطى ؟ أجل ، كيف يجوز للمرء أن يقتنع بأن وسائل قرقوش الغريبة فى الادارة وتحقيق العدالة قد زالت من الوجود ، وليست موجودة فعلا يطبقها الكبار القائمون على صيانة النظريات والمبادئ الديموقراطية .

إن فكرة الاضطهاد ليست سندا قويا لتحقيق أية محاولة ترمى الى حرمان العرب من أوطانهم التى ورثوها عن آبائهم وأجدادهم . و إنى أوافق كل الموافقة على بيان لجنة التحقيق الانجليزية الأمريكية وعلى ما قاله وزير المستعمرات فى خطابه بالأمس من أن العالم بأسره يتضامن فى تحمل المسئولية فيما يتعلق بضحايا الاضطهاد كما يتكافل فيما يختص بضمان استيطان واستقرار جميع أولئك الذين يدعون "بالأشخاص المبعدين". وليس الذنب ذنب العرب فيما يتعلق باليهود الذين كانوا ضحايا الاضطهاد النازى والفاشى . وليس أحد أكثر عطفا على الحالة التى وصل اليها أولئك الضحايا من العرب أنفسهم . بيد أن حل مشكلتهم يجب ألا يسعى اليه فى فلسطين ، وهى بلد ليست لها أية صلة بها . ويجب أن يكون أى أجراء يهدف إلى حل هذه المشكلة ، بعيدا عن الغضب والعدوان لأن الاضطهاد لا يمكن أن يعالج بالاضطهاد .

الهجرة :

وفيما يتعلق بالهجرة ، لا تزال الحجة التى تؤيد مطالب العرب ، هى الأقوى فلقد أقام اليهود فى فلسطين قبل وعد بلفور ، وعاشوا فى انسجام مع العرب . ولعله مما يبعث على بعض الاهتمام فى هذا المقام أن أقتبس مرة أخرى من كلام اللورد بلفور فقد قال :

" لست أرى سببا يبعث أولئك الذين عاشوا فى وئام ومودة إبان الحكم التركى على التعارك والتشاحن فى ظل الحكم البريطانى" . والرد على هذا التساؤل لايحتاج إلى شىء من المواهب الممتازة . ذلك أن التصريح الذى ارتبط باسمه هو السبب فى ذلك . أجل أن السبب الحقيقى هو ظهور الصهيونية السياسية التى أوجدت القلق والاضطراب فى فلسطين . لقد كان اليهود عند ما تجردوا من المطامع السياسية لا يجدون باعثا يدفعهم على التشاحن والتعارك . غير أنه عند ما وفدت تلك الصهيونية تؤيدها دول العالم العظمى وتدعمها الأفكار المتعصبة بكامل قوتها وهى الأفكار التى تهدف إلى السيطرة والى طرد شعب بأسره آخر المطاف من وطنه ، لم يعجب أحد من أن الصراع من أجل البقاء حقيق أن ينشب ، كما لا يعجب أحد من أنه لا يزال مستمرا .

والملاحظ استنادا إلى الإحصاءات الرسمية ، أن الجالية اليهودية فى فلسطين قد تزايدت وارتفعت من زهاء ٨٥ ألف نسمة فى الوقت الذى صدر فيه وعد بلفور ، إلى زهاء ٥٦٠ ألف نسمة فى نهاية عام ١٩٤٤ . كذلك يجب أن يضاف إلى هذا العدد أولئك اليهود الذين دخلوا البلاد منذ ذلك التاريخ بطرق شرعية أو غير شرعية حتى ليستطيع المرء أن يقول وهو مطمئن أن مجموع تعداد اليهود فى الوقت الحاضر يبلغ ٦٥٠ ألف نسمة . والواقع أن نسبتهم إلى مجموع عدد السكان قد ارتفعت من ١٣ ٪ إلى زهاء ٣٥ ٪ . ولست بحاجة إلى أن أشير إلى الوسائل الغادرة التى يصطنعونها فى تحدى قوانين البلاد فيما يتعلق بالهجرة ، إذ أن تلك الوسائل أصبحت معروفة واضحة للعالم بأسره . غير أنه إذا ترك الموقف دون تقييد حاسم ، كما كانت الحال ولا تزال حتى الآن ، فمن الصعب التنبؤ بما سيحدث و بالنتيجة التى سوف نصل إليها بعد خمس أو عشر سنوات .

والعبارات التالية مقتبسة من الكتاب الأبيض الصادر فى عام ١٩٣٩ وهى تتناول موضوع الهجرة :

" طبقا لأحكام المادة السادسة من الانتداب ، فإن إدارة فلسطين ، فى الوقت الذى تضمن فيه حقوق ومركز سائر السكان دون اجحاف أو تعصب ضدهم ، مطالبة بأن تيسر الهجرة اليهودية فى ظل ظروف مناسبة . وفيما عدا ذلك ، فان المدى الذى يسمح به للهجرة اليهودية الى فلسطين ، غير محدد أبدا فى صك الانتداب . غير أن الأمر الصادر فى عام ١٩٢٢ قد نص على أن تحقيق سياسة إنشاء الوطن القومى لليهود قد أشار إلى أنه من الضرورى أن تستطيع الجالية اليهودية فى فلسطين زيادة عددها عن طريق الهجرة . وهذه الهجرة لا يمكن أن تكون عظيمة بحيث تزيد على ما تحتمله طاقة البلاد الاقتصادية ومن الضرورى تجنب الأسباب التى تجعل المهاجرين عبئا على شعب فلسطين فى مجموعه ، ولا يكون أولئك المهاجرون سببا فى حرمان أى فريق من السكان الحاليين من أسباب العمل والحياة " .

"ومن الناحية العملية نرى منذ ذلك التاريخ حتى الآن ، أن طاقة الاستيعاب الاقتصادية فى البلاد قد وجه إليها الاهتمام باعتبارها العامل المكيف الوحيد وفى الخطاب الذى بعث به مستر رامزى مكدونالد رئيس الوزراء حينذاك ،

إلى الدكتور وايزمان فى فبراير سنة ١٩٣١ اتخذت مسألة الطاقة الاستيعابية الاقتصادية من وجهة النظر السياسية ، باعتبارها القاعدة الأساسية الوحيدة وقد أيد هذا التفسير بواسطة القرارات التى انتهت إليها لجنة الانتداب الدائمة .

ولكن حكومة جلالة الملك لا ترى فى البيان السياسى الذى صدر عام ١٩٢٢ أو فى خطاب عام ١٩٣١ ما يدل على أن الانتداب يتطلب منها فى كل الأوقات وفى جميع الظروف تسهيل الهجرة اليهودية إلى فلسطين طالما لا يتنافى مع مقدرة استيعاب البلاد الاقتصادى ، وهى أيضا لا تجد فى ميثاق الانتداب ولا فيما تلاه من بلاغات سياسية ما يعضد الرأى القائل بعدم استطاعة إنشاء وطن قومى لليهود فى فلسطين ما لم يرخص باستمرار الهجرة إليها إلى ما لا نهاية . بفلى أن يتحتم وضع قيود للهجرة إذا ما أثرت تأثيرا سيئا على حالة البلاد الاقتصادية و بالمثل يحتم أيضا عدم تجاهل الأمر إذا ما أضرت ضررا بليغا بموقف البلاد السياسى . ولو أنه من الصعب الأدلاء بأن البلاد قد استوعبت اقتصاديا جميع من دخل إليها من المهاجرين إلى يومنا هذا ، وهو عدد كبير ، غير أن خوف العرب من استمرار هذا التدفق بدون انقطاع إلى أن يصبح السكان اليهود فى مركز يساعدهم على التسيطر عليهم قد أدى إلى عواقب غاية فى الخطورة لليهود والعرب على السواء ، وكذلك على سلام البلاد ورخائها .

ولكن لاسبيل إلى النكران بأن الخوف من هجرة يهودية لاحد لها منتشر انتشارا عظيما بين الأهلين العرب وأنه قد سبب اضطرابات صدمت تقدم البلاد الاقتصادى صدمة عنيفة وقد استنفذت أيضا خزينة البلاد وعرضت الحياة والممتلكات فيها للخطر وأحدثت مرارة فى نفوس جميع مواطنيها ، فاذا استمرت الهجرة تحت هذه الظروف الى الحد الذى تحتمله مقدرة البلاد الاقتصادية بصرف النظر عن أى اعتبار آخر فلا شك فى أن تنشب عداوة قاتلة بين الشعبين وتظل دائمة ، وهناك أيضا احتمال بأن الحالة فى فلسطين تصبح مصدرا مستمرا للاحتكاك بين جميع شعوب الشرق الأدنى والشرق الأوسط ، فحكومة جلالة الملك لا يمكن أن تأخذ بالرأى القائل بأن التزاماتها تحت الانتداب أو ما توحى به الروية والعدالة من اعتبارات تتطلب منها أن تتجاهل هذه الظروف عند ما تبدأ بصوغ سياسة الهجرة .

وأمام حكومة جلالة الملك طريقان : إما أن تسعى فى توسيع نطاق الوطن القومى لليهود عن طريق الهجرة غير المحدودة ضد ارادة عرب البلاد التى أعربوا عنها بشدة وإما أن تسمح بتوسيع الوطن القومى عن طريق الهجرة بشرط استعداد العرب للموافقة عليه ، فالطريق الأول سيؤدى الى حكم القوة ، وهى سياسة تظهر لحكومة جلالة الملك أنها ، علاوة على اعتبارات أخرى ، تتنافى تنافيا تاما مع روح المادة الثانية والعشرين من ميثاق عصبة الأمم ، وكذلك مع ما أخذته على نفسها من التعهدات للعرب المبينة فى ميثاق الانتدات على فلسطين .

فلذلك قررت حكومة جلالته ، بعد التبصر مليا فى الأمر وبعد مراعاة مدى نمو الوطن القومى لليهود نتيجة التسهيلات التى قدمتها إبان العشرين سنة الماضية بأن الوقت قد حان مبدئيا لاتباع الطريق الثانى المنوه عنه سالفا .

فبعد مضى الخمس سنوات المزمع الاتفاق عليها لن يسمح باستمرار الهجرة إلا اذا أظهر العرب استعدادا للموافقة على ذلك .

وحكومة جلالة الملك مقتنعة بأنه لا يوجد هناك أى مسوغ لها ، ولن تكون تحت أى التزام بعد مضى الخمس سنوات المرخص بالهجرة فيها ، لتسهيل إنشاء الوطن القومى لليهود عن طريق الهجرة ضاربة صفحا عن رغائب عرب البلاد فى هذا الصدد .

أنا واثق بأنى لن أجد طريقة للتعبير عن وجهة النظر العربية فى موضوع الهجرة أكثر ايضاحا مما سردته الآن من صلب وثيقة رسمية تصوغ السياسة المرغوب فى اقناعها ليس من حكومة عربية ولكن من الحكومة البريطانية نفسها .

وما سبق سرده ، وبالأخص الجزء الأخير منه ، قد أدلت به الحكومة البريطانية فى عام ١٩٣٩ ، وأما فيما يختص بما ينبغى اضافته اليه فى نفس الموضوع فى عام ١٩٤٦ فهو ماتقوم بتزويدنا به الحوادث التى تحدث فى فلسطين الآن وهى لا تزال مستمرة بموافاتنا بهذه الأدلة ، وما نوهت عنه حاليا يحوى اعترافا صريحا بأن التعهد بانشاء وطن قومى لليهود فى فلسطين قد عمل به ويقرر بشكل حاسم أيضا بأن "التجربة" و"المغامرة" اللتين قمنا بهما قد انتهى منهما وبأنه لا مسوغ هناك للاستمرار فيهما مهما كنا من المغامرين .

وإنى شخصيا أعتقد أن مسألة الهجرة هى السبب الأساسى لكل مانلاقيه الآن من المصاعب واننا إذا تمكنا من الوصول الى حل نهائى لها ، يقره هذا المؤتمر فانى أكون أقل تشاؤما مما أنا عليه الآن فيما يختص بامكان الوصول الى تسوية المسائل الأخرى التى تتعلق بهذا الموضوع .

أنظمة الحكم فى فلسطين

الانتداب والوصاية :

سأتحول الآن الى الكلام عن النقطتين الثالثة والرابعة وهما أنظمة الحكم فى فلسطين والانتداب والوصاية . ولتسهيل الأمور أرى أنه من المناسب تناولهما معا ، وهنا أرانى مضطرا مرة أخرى أن أستشهد بما ورد فى الكتاب الأبيض ء فقد جاء فى القسم الأول منه تحت عنوان "الدستور" ما يلى :

"قد قيل بالحاح أن العبارة وطن قومى للشعب اليهودى يفسح المجال لتحويل فلسطين فى الوقت المناسب الى دولة يهودية أو حكومة حرة .

فرغما عن عدم رغبة حكومة جلالة الملك فى معارضة رأى اللجنة الملكية القائل بأن الزعماء الصهيونيين اعتقدوا وقت اصدار وعد بلفور بأن نصوصه لاتحول دون انتهاء فلسطين بأن تصبح دولة يهودية ، فانها بالاشتراك مع اللجنة الملكية تعتقد بأنه لم يدر فى خلد واضعى صيغة الانتداب ، وهو يتضمن وعد بلفور ، أن تتحول فلسطين الى دولة يهودية ضد إدارة عرب البلاد .

" . . . . . فلذلك تعلن حكومة جلالة الملك الآن بوضوح وجلاء بأن سياستها لم ترم فى أى وقت من الأوقات الى تحويل فلسطين الى دولة يهودية فهى فى الحقيقة تعد ذلك منافيا للالتزامات التى اتخذتها نحو العرب تحت الانتداب وكذلك للتأكيدات التى أعطتها للشعب العربى فى الماضى بألا يصير عرب فلسطين يوما ما رعايا لدولة يهودية ضد إرادتهم .

" وقد أخذت حكومة جلالة الملك على عاتقها ، بصفتها السلطة المفوضة فى الانتداب أن تكفل تقدم أنظمة الحكم الذاتى فى فلسطين ، وهى بخلاف هذا

التعهد الصريح تعد بقاء سكان فلسطين تحت رعاية الانتداب الى مالا نهاية ، منافيا تنافيا كليا لروح نظام الانتداب ، فمن اللائق والصواب إذن أن يتمتع سكان البلاد فى أقرب وقت ممكن بحقوق الحكم الذاتى التى يمارسها الآن شعوب البلدان المجاورة.

"والهدف الذى ترمى اليه حكومة جلالة الملك هو إنشاء، خلال عشر سنوات، دولة فلسطينية مستقلة تربطها والمملكة المتحدة علاقات معاهدة من شأنها ضمان استيفاء حاجيات البلدين التجارية والاستراتيجية بشكل مرض لكليهما فى المستقبل.

"وهذا المشروع لإنشاء هذه الدولة المستقلة يتطلب استشارة مجلس عصبة الأمم فيما يجب اتخاذه من الاجراءات لانهاء نظام الانتداب .

" وهذه الدولة المستقلة يجب أن تتخذ وضعا يسمح باشتراك العرب واليهود فى الحكم بطريقة تكفل ضمان المصالح الجوهرية للطرفين" .

" وستبذل حكومة جلالة الملك كل ما فى وسعها لإيجاد الحالات والأوضاع التى تساعد هذه الدولة المستقلة كى تبرز إلى حيز الوجود فى بحر عشر سنوات".

فأمام نصوص صريحة كهذه لبيان سياسى بريطانى يعترف بكل جلاء ووضوح بوجوب إنهاء الانتداب على فلسطين وكذلك يعترف بنضوج وصلاحية الشعب الفلسطينى للتمتع بحقوق الحكم الذاتى كما تمارسها شعوب البلاد المجاورة ، يعجز حتى ذكاء عبقرى عن فهم معنى وعدالة اتخاذ خطوة إلى الوراء بقبول مشروع تحويل فلسطين من نظام الانتداب القديم إلى نظام وصاية جديدة كما هو مقترح الآن.

مشروع التقسيم

والنقطة الأخيرة الباقية أمامى لمناقشتها هى مشروع التقسيم أو المشروع الاقليمى الذى تعرضه علينا حكومه جلالة الملك الآن لبحثه فى هذا المؤتمر كأول بند فى جدول الأعمال . فقد جاء فى الأمر الصادر من حكومته عام ١٩٣٩ ما يلى :

" إن حكومة جلالة الملك مقتنعة بأن سلامة البلاد وخير جميع سكانها يتطلب تحديدا واضحا للسياسة المرغوب فى اتباعها والأغراض التى ترمى إليها تلك السياسة

ومشروع التقسيم الذى أوصت به اللجنة الملكية لا شك يفى بهذا الطلب . ولكنه قد اتضح أن إنشاء دولتين مستقلتين قائمة كل منهما بنفقتها للعرب واليهود فى فلسطين هو عمل يتعذر تحقيقه ... ...»

وقد دوفع عن هـذا المشروع الاقليمى عند عرضه بأنه كسياسة طويلة الأمد يترك الطريق مفتوحا لتقدم سلمى وتطور دستورى إما نحو التقسيم أو نحو وحدة ذات نظام اتحادى ، وأن اشتراك ممثلى الأقاليم فى إدارة الشؤون المركزية من شأنه أن يؤدى نهائيا إلى دستور اتحادى ناضج كل النضوج وأنه من الجهة الأخرى فى حالة استحالة عدم التغلب على عوامل التباعد ، يترك الطريق مفتوحا للتقسيم .

يتضح جليا مما تقدم أن الهدف النهائى البعيد الذى ترمى إليه هذه المقترحات هو إما ضم الأجزاء المرغوب الآن فى تقسيم فلسطين إليها مرة أخرى أو فصلها فصلا تاما بواسطة تقسيم نهائى .

أما من جهة مشروع التقسيم النهائى فمن الصعب تصور إمكان تحقيقه فى أى وقت فى المستقبل خصوصا وقد ثبت وقت العزم على تنفيذه فى الماضى أنه غير قابل للتحقيق .

وأما من جهـة مشروع الضم فالاختبارات الماضية والحاضرة وما نراه من مطامح ومطامع اليهود، يقودنى إلى الاعتقاد بأن هذه النظرية مبنية على ادعاء باطل، لأننا إذا اتبعنا فى تعليلها نفس الطريق يظهر لنا أن ما لا يستطاع عمله الآن فى فلسطين كوحدة جغرافيـة ، حيث لا ينعم اليهود بأى نوع من أنواع الحكم الذاتى ، أو أى كيان سياسى ، تتحتم استحالته فى المستقبل عند ما يكتسب اليهود هذه المزايا فى بلد مقسم تقسيما جغرافيا ومن المحتمل علاوة على ذلك أن يكون لها رد فعل فى اتجاه مضاد إذ أنه فى حيز الامكان أن يطلب اليهود التوسع مرتكزين فى طلبهم هذا على عدم طاقة المنطقة المخصصة لهم على استيعاب الجموع الغفيرة من القادمين الجدد إليها .

فإذا كان هذا الدفع المضاد غير مقنع وكان هناك ثمة أمل فى اتحاد مقبل لوجدنا أنفسنا فى الحال أمام المسألة الآتية :

إذا كان تحقيق التقدم السلمى والتطور الدستورى نحو الوحدة ممكننا فى المستقبل كما يرتأى واضعو المشروع الجديد، فما الداعى للعدول والقضاء على السياسة الحاضرة

وهى تصون كيان البلاد وتكفل حقوق مواطنيها رغبة فى استبدالها بسياسة أخرى مآلها الوصول إلى تحقيق هذه الأغراض عينها ولكنها فى نفس الوقت تهيء أرضا خصبة للمعارضة القوية والتبرم والقلق والاضطراب فى جميع أنحاء العالم العربى بما فيه فلسطين .

لقد أوصت لجنة التحقيق الانجليزية الأمريكية التى تضمن تقريرها هذا المشروع بأن "لا يسيطر يهودى على عربى ولا عربى على يهودى" فإذا استثنينا فكرة إنشاء دولة يهودية ، فلمن تكون السيطرة ؟

قد سبق واعترفت الحكومة البريطانية بأنها تعد بقاء فلسطين إلى ما لا نهاية له تحت رعاية الانتداب منافيا تنافيا تاما مع روح نظام الانتداب . ومعنى هذا أنه لا بد من زوال نفوذها إن عاجلا أم آجلا فى البلاد ، فهل من سبيل لمعرفتنا من ذا الذى سيقوم مقامها عند زوال هذا النفوذ ؟

وقد أوصت لجنة التحقيق أيضا بأن فلسطين لن تكون دولة يهودية أو دولة عربية . فهل يمكننا الاستنتاج من هذا بأن فى حيز الامكان جعل فلسطين دولة ذات طابع قومى أو دولى بشرط أن لا تكون دولة عربية أو يهودية ؟

ومضت لجنة التحقيق فى توصياتها فاقترحت جعل فلسطين فى النهاية دولة تصون مصالح المسلمين واليهود والمسيحيين على السواء وتمنح لمواطنيها بأسرهم أعظم قسط من الحكم الذاتى يتفق مع المبادئ الرئيسية الثلاثة التى بينتها . فهل هناك مجال للاستنتاج من هذا أن مشروع تقسيم فلسطين بين الفريقين المتضاربين من سكانها هو السبيل لتحقيق ما رمت اليه اللجنة من أهداف ؟

ليست فلسطين ببلد خال متسع لذوى الغايات يدبرون فيه مكائدهم كما يشاءون . فله شعبه ، وهذا الشعب له حقوق تقرير مصيره ، وحكم نفسه كشعوب باقى البلدان . فإذا كانت فلسطين أرضا مقدسة لها حرمتها عند المسيحيين واليهود والمسلمين سواء فمن الواجب على كل منهم أن يعمل بأمانة وإخلاص لصالح هذه الأرض المقدسة وليس لضررها . فكون فلسطين أرضا مقدسة حقيقة أن تؤدى إلى إسعاد هذه البلاد وليس الى تعاستها فبالشدة أسفنا أن العكس هو الحاصل .

وأرى لزاما على قبل ختامى هذا الخطاب أن أبين أن البلد الذى أتشرف بتمثيله فى هذا المؤتمر هو جار مباشر لفلسطين وأن مركزه الجغرافى هذا يجعله شديد الإحساس بكل ما يحدث فى ذلك المكان . فالحوادث التى تقع فى فلسطين لها رد فعلها وصداها فى شرق الأردن ، فأى ضرب من ضروب الاضطراب أو العبث بالأمن فى ذلك البلد الأمين يضع حكومة شرق الأردن فى مركز مربك فى الحال وإنا لنجد أنفسنا مجبورين على اعتباره ومعاملته كأنه حدث فى نفس بلدنا .

وترتبط شرق الأردن برباط وثيق مع فلسطين فى المحيط الاقتصادى أيضا فكل صدمة فى تقدم فلسطين الاقتصادى لها نفس التأثير على تقدم شرق الأردن فى هذا المضمار وكذلك يتحتم اشتراك شرق الأردن مع فلسطين فى جميع المشروعات الرئيسية لتقدم ورقى البلاد وأمام هذه العلاقات المتينة وتلك الروابط الوثيقة بين البلدين أرانى مضطرا أن أصرح وأؤكد أن حفظ السلام والأمن والنظام فى فلسطين أمر ذو أهمية متناهية للحكومة التى أمثلها هنا والبلد الذى أتكلم باسمه .

ورغما عن تقديرى لما لمشكلة فلسطين من تأثير على أى بلد آخر من البلاد العربية أرانى مضطرا أن أقرر هنا أيضا أن حل هذه المشكلة يهم شرق الأردن أكثر بمراحل من أهميته لباقى هذه البلاد . فإذا كان الحل لا يكفل حقوق ومصالح عرب فلسطين المعترف بها أو يخلق سببا شرعيا يبرر اعتراضهم وتذمرهم فلا مندوحة لشرق الأردن من مشاركتها لفلسطين فى هذا الشعور واتخاذها معها جميع الإجراءات الممكن أخذها لمقاومة هذا الحل لأنها بحكم الطبع لا تتمكن من الوقوف على الحياد .

وختم سعادته خطابه بقوله أنه لما سبق وأبداه من أسباب يعد المشروع الاقليمى المقترح من جانب الوفد البريطانى فى هذا المؤتمر مشروعا غير عادل ، وغير قابل للتطبيق ومنافيا لما اتخذته حكومة جلالة الملك من التزامات نحو عرب فلسطين وأن هناك احتمال بأنه يعرض للخطر السلام والصفاء ليس فى فلسطين فقط بل وفى جميع البلاد المجاورة أيضا ، وبالأخص شرق الأردن ، وأنه يعارض بشدة باسم ملكه وحكومته وبلاده ، وبالنيابة عن وفد الحكومة الهاشمية لشرق الأردن فى قبول هذا المشروع كأساس للمفاوضة فى هذا المؤتمر ، وطلب سعادته من المؤتمر أن يتخذ قرارا بهذا المعنى وأن يسمح بعد ذلك للوفود العربية بتقديم اقتراحات من جانبها تتفق فى اعتقادهم مع ما تتطلبه العدالة وحقوق جميع سكان فلسطين .

خطاب الأمير عادل أرسلان

(الجمهورية السورية)

ألقى فى مؤتمر فلسطين بلندن

بتاريخ ١٢ سبتمبر سنة ١٩٤٦

أود أن أقرر للمستر بيفن أن خطابه بالأمس ذو أهمية عظمى فى نظرنا لأنه أشار فيه إلى النقطة التى يجب أن تلتقى فيها المساعى بين شعبينا . لاشك أن هذا المؤتمر يهيئ لنا أحسن الفرص لنوضح لحكومة جلالة الملك وبالأخص رجال الدولة المسئولين عن توجيه سياستها الخارجية أن الوقت قد حان لوضع أسس متينة للسياسة التى يجب أن ينتهجها كل فريق منا نحو الآخر ويدعمها .

وبصفتى عضوا من أعضاء الحكومة السورية أرى لزاما على أن أحث على الاعتراف بأهمية النقطة التالية .

سوريا — ذلك البلد الذى اختبر فيه التعاون الانكليزى العربى بشكل لا يقبل الشك أثناء الحربين العالميتين — تشعر بالحاجة الماسة لهذه الدعامة المتينة للتعاون السياسى ، فسوريا كباقى أخواتها من البلاد العربية تنشد صداقة بريطانيا الحقة الكاملة ، بيد أنها تتوقع من الجانب البريطانى استعدادا مماثلا لمقابلة هذا الشعور الخالص من جانب الشعوب العربية بمثله .

لم تمنع الحرب العالمية الأولى وقوع الثانية وسوف لا تمنع الثانية وقوع الثالثة فإن أمم العالم قد وصلت الآن إلى درجة من النضوج السياسى لاتسمح بأن تتحكم عواطف الشفقة فى مراميها لأن هذه المرامى تقع تحت تأثير وحكم الحقوق الطبيعية والمصالح ، القومية فعلى ذلك أرى أن الواجب يدعونا أن نكون صريحين مع أصدقائنا ونود أن نجلى لهم أن السياسة التى تتبع الآن فى فلسطين سواء أكانت خارجية أو داخلية مفعمة بالأخطار لدرجة قد وضعت الدول العربية فى مركز عسير للغاية

أزاء شعوبها و بالأخص شباب النشء الجديد . فعناصر هذا النشء على تباينه قد أصبحت الآن على اتصال مستمر فيما بينها فى كافة البلاد العربية ولن تلبث أن تتولى زمام الشؤون التشريعية والتنفيذية فى كثير من هذه البلاد . وأنا لنخشى تقلد هذه القوة الجديدة مقاليد الحكم قبل أن نصل إلى اتفاق مع الحكومة البريطانية على أساس سياسة عادلة قويمة تضمن تعاوننا المطرد . فاتباع الحكومة البريطانية سياسة متناقضة فى فلسطين ورجاؤها الصادق للدول العربية فى مساعدتها للخروج من هذا المأزق مبرر غير واف فى نظر العرب وخاصة النشء الجديد للاستمرار فى سياسة خطرة على نزاهتهم وشرفهم القومى .

وأنا لنعلم تمام العلم بأنه لم يطلب إلى أمة فى الأرض غير الأمة العربية بأن تضحى بحقوقها وشرفها وأرواح أبنائها فى سبيل شعب مبغوض من أغلب من عاش بينهم فى جميع أنحاء العالم .

لقد حمى العرب اليهود فى الماضى وها بريطانيا تحميهم الآن ولكن لن نتمكن نحن ولا أنتم من الحصول على دليل بالاعتراف بالجميل من هؤلاء اليهود . أليس من المستغرب أن هؤلاء القوم الذين قيل لنا عنهم أنهم تعرضوا لاضطهادات فظيعة فى رومانيا وألمانيا و بولندة لم يستعملوا أسلحتهم وقنابلهم ضد مضطهديهم وأنهم يستعملونها ضد من يحميهم .

إذا كان هذا سلوك هؤلاء القوم فى فلسطين مع وجود قوات بريطانية كبيرة فكيف يعيشون فى سلام مع جيرانهم إذا تولوا زمام الحكم أو أعطيت لهم السلطة فى إقليم من الأقاليم . فمن يكون إذن المسؤول عن أعمالهم وقتئذ ؟ أهم بمفردهم أم الدولة التى سمحت لهم بتسليح أنفسهم ومكنتهم من أن يجلبوا إلى فلسطين بطرق مشروعة وغير مشروعة الآلاف من أقوى وخير شبابهم المدرب ؟

والواقع أنه إذا نظر الإنسان إلى فلسطين فى حالتها الحاضرة فإنه يكاد يفشل فى ايجاد سبيل للتفاؤل أو لأى أمل فى السلام الذى ترغب فيه الدول العربية والحكومة البريطانية رغبة صادقة .

وهنا أود أن يسمح لى المستر بيفن بتوجيه نظره إلى حقيقة ثابتة وهى أن السياسة المتبعة فى فلسطين الآن ستؤدى فيما يتعلق بحفظ السلام إلى عكس النتائج المنتظرة تماما ، لأن فلسطين أو سوريا الجنوبية أقرب إلى سوريا من بلجيكا إلى

المملكة المتحدة . وكما أن بريطانيا قد خاضت غمار حربين عالميتين لأنها اعتبرت احتلال بلجيكا وهولندا وفرنسا بدولة معادية كتهديد لكيانها القومى كذلك تشعر سوريا نحو وجود شعب أجنبى منتشر فى سوريا الجنوبية .

ومن الأمور التى تحرج مركز حكوماتنا إزاء شعوبنا هى التمييز فى المعاملة بين اليهود والعرب فى فلسطين . فبينما نرى أنه علاوة على الآلاف العديدة التى قتلت من رجال العرب ما بين ١٩٣٦ — ١٩٣٩ قد شنق ١٨٥ عربيا لمجرد حملهم سلاحا أو ذخيرة ، بينما نرى أن المجرمين اليهود الذين يزهقون أرواح الأبرياء بالقنابل والديناميت ويقطعون ويعطلون وسائل المواصلات وغيرها من المصالح العمومية مما يؤدى إلى قتل كبار الضباط وكذلك النساء والأطفال يعاملون بلطف واعتبار . ومسألة أخرى تلوح غريبة هى أن البحرية البريطانية الجبارة بعد أن سادت جميع البحار وأجبرت الغواصات الألمانية على الاختباء نجدها عاجزة الآن عن منع بضعة سفن من جلب مهاجرين غير شرعيين إلى فلسطين .

ومما هو أدعى إلى القلق أسلوب رجال السياسة الرسميين الاعتذارى فى محاولاتهم لجمع الأسلحة غير المشروعة من اليهود . والظاهر الآن أن ما سيجمع منهم هو أسلحة الهجوم وليس أسلحة الدفاع ، ولكن أنى لنا أن نميز بين هذين السلاحين فى حوزة جيش غير شرعى .

وأما بخصوص محطة الإذاعة اليهودية السرية فرغما عن صغر حجم فلسطين فقد عجز جهاز الرادار عن تعيين موضعها ولا تزال تذيع الأوامر إلى الإرهابيين اليهود .

ويحتوى خطاب المستر بيفن على بعض نقط أرى ألا مندوحة من الإجابة عليها فقد قال إن اليهود فى الواقع هم الآن فى فلسطين وأن وجودهم لا يمكن إنكاره ، فإذا خطونا بهذه النظرية خطوة أخرى وقلنا ان أى شخص يدخل بلدا لا تخصه يكتسب حق البقاء فيها وجب اذن أن يبقى نصف أوروبا اليوم مع روسيا .

ومما هو أكثر أهمية قوله بأن مشكلة فلسطين قد أصبحت مشكلة دولية بتداخل الولايات المتحدة فيها . جميعنا يشارك المستر بيفن شعوره ونتمنى قلبيا مساعدته فى التغلب على هذه الصعوبة لأننا لا نشك فى نزاهة مقاصده ، ولكنا

نخشى أن تتحول مشكلة فلسطين بالفعل إلى مشكلة دولية بشكل يزيد من مصاعبه لأن هناك دولا أخرى فى هذا العالم غير الولايات المتحدة .

وفى الختام أود أن أقول أن الجزء الأول من خطاب المستر بيفن يمكن وصفه بأنه فصل ذو أهمية عظمى ولا شك أن أعضاء الوفود العربية قد أعاروه ما يستحق من التقدير . وأود أن أكرر أننا مستعدون لمقابلة إشارته بمثلها وأن نعرب عن استعدادنا للتعاون معه فى كل ميدان لأقصى حد ممكن إذا قبلت الحكومة البريطانية حل المشكلة الفلسطينية على ضوء ردنا على خطاب المستر أتلى لأنه الحل الوحيد الذى يؤدى إلى المحافظة على كرامتنا كأمة لها تقاليدها وشرفها كما أنه ينفذ الحقوق الطبيعية لعرب فلسطين و يضمن السلام فى الشرق الأوسط . فنكون حينئذ قد وصلنا إلى ما نرمى إليه من توحيد مجهوداتنا وأهدافنا إلى الأبد وأود أن يعتقد المستر بيفن أن لا غرض لنا سوى هذا .

خطاب حضرة صاحب السمو الملكى

الأمير فيصل آل سعود

(المملكة العربية السعودية)

ألقى فى مؤتمر فلسطين بلندن

بتاريخ ١٢ سبتمبر سنة ١٩٤٦

بدأ سموه خطابه بقوله أن المملكة العربية السعودية تؤيد إجماليا جميع ما أدلى به مندوبو الدول العربية الأخرى فى الموضوع، وأن من رأيه بعد سماع ما قيل، أن حل الحكم الذاتى الإقليمى غير مرض ورغب فى أن يبحث المشكلة وأسبابها — إذا كانت هناك مشكلة — قبل الدخول فى مناقشات الحل فقال : إذا دققنا البحث لاتضح لنا جليا أن لا وجود لأية مشكلة أصلا ، ولو فرضنا أن هناك مشكلة فالعرب ليسوا بمسئولين لأن الأصل فى هذه المشكلة هم اليهود وهى نتيجة مساعيهم ومجهوداتهم نيفا وخمسة وعشرين سنة مضت .

فقد اتخذ اليهود الديانة سلما للوصول إلى أغراضهم السياسية : يوجد فى جميع أنحاء العالم يهود ومسلمون ومسيحيون، إنما يحتفظ أتباع كل من هذه الديانات بجنسية البلد التى يعيش فيها . أما فى فلسطين فقد أدت السياسة الصهيونية إلى وجود خليط عظيم من الشعوب تعددت فيه الأجناس اليهودية من بولنديين ويوغسلافيين وألمان وجنسيات أخرى عديدة لدرجة تحول دون استحقاقهم لقب " أمة " . وقال سموه إنه يعتقد أن أغلبية عناصر هذه الجنسيات شريرة منكبة على أعمال التدمير والتخريب فهم لذلك خطر داهم يهدد ليس فلسطين فحسب بل جميع بلدان الشرق الأوسط .

واستمر سموه فى خطابه فقال: عند ما نظر العرب إلى هذه المشكلة لم يعتبروها مشكلة فلسطين فقط بل عدوا فلسطين جزءا من العالم العربى؛ كل خطر يهددها يهدد الشعوب العربية وكل مطمع لها يشاركها فيه جميع العرب . فوجود وحدة أو كيان سياسى يهودى فى فلسطين يهدد جميع البلاد العربية الأخرى ولا شك أن جميع المندوبين يوافقوننى على وجوب تطبيق المبادئ الديمقراطية على فلسطين.

وإنه لمما يسر حكومة المملكة العربيـة السعودية كل السرور أن تتعاون مع حكومة جلالة الملك للوصول إلى حل لفلسطين يحترم هذه المبادئ الديمقراطية .

وختم سموه خطابه بشكر المستر بيفن على تهيئته هذه الفرصة آملا فى إنهاء هذه المشكلة .

خطاب سمو الأمير سيف الإسلام عبد الله

(المملكة اليمنية)

ألقى فى مؤتمر فلسطين بلندن

بتاريخ ١٢ سبتمبر سنة ١٩٤٦

إنى أقدر الروح التى سادت خلال اجتماعات هذا المؤتمر السابقة والتى تعبر عن رغبة لإيجاد حل نهائى لمشكلة فلسطين . كما أننا نقدر فى الوقت نفسه استجابة بريطانيا العظمى لما أبديناه من رغبة فى الدخول فى المفاوضة على أساس المناقشة الحرة بقصد الوصول إلى نتيجة سليمة وعادلة .

لقد ظلت الحكومة اليمنية وأخواتها الدول العربية تشاهد مدى ربع قرن مجرى الحوادث فى فلسطين كما تتبعت ببالغ الاهتمام محاولات اللجان والهيئات المختلفة التى اشتغلت بهذه المشكلة والتى باءت جميعها بالفشل وذلك لأن الوسيلة التى تذرعوا بها لمعالجة المشكلة كانت خاطئة تماما ولم تهتد قط إلى السبيل القويم . وكان آخر هذه المقترحات ما تضمنته مذكرة وفد الأمم المتحدة وهو مثل لأنصاف الحلول كما سنتولى بيانه :

(١) أن المشروع الجديد يعتمد فى منشأه على توصيات اللجنة الإنجليزية الأمريكية التى رفضت الدول العربية الاعتراف بها إذ لم يكن لها أساس قانونى. ولهذا أحست الدول بأنها على صواب حينما رفضت هذه التوصيات رغم مايكون قد لحق بها من تعديل .

(٢) يجب ألا تختلط مسألة المشردين بالمسألة الفلسطينية — فإن اليهود المشردين حينما يدخلون دولة — غير فلسطين — إنما يدخلونها دون قصد سياسى ولهذا فإن سكان هذه البلاد ليس لهم أن يخشوا من أى تعقيدات بينما إذا دخلوا

فلسطين كانوا خطرا داهما على السكان العرب نظرا للنتائج السياسية التى تعقب مثل هذا العمل . وبعبارة أخرى فإنهم إذ ذاك يبعثون الاضطراب فى الميزان الدقيق الموجود حاليا .

(٣) أن المشروع يقبل المبادئ التى رسمتها التوصية الثالثة للجنة الانجليزية الأمريكية كأساس . وتقول هذه التوصية بأن فلسطين لا يمكن أن تكون دولة يهودية أو دولة عربية ولذلك كانت مطامح الجاليتين فى فلسطين بحيث لا يمكن التوفيق بينها وأن العرب واليهود لن يمكن أن يتفقوا على أن يعيشوا متجاورين.

وهذه المبادئ خاطئة تماما لأن المهاجرين العارضين لا يمكن أن يسلبوا العرب وطنهم . وعلاوة على ذلك فإن التاريخ يحدثنا أن اليهود عاشوا فى بلاد الشرق الأوسط ولا زالوا متمتعين بالحرية والأمن والعدالة التى تهيئها هذه البلاد لأى مواطن من مواطنيها والسبب فى هذا واضح فإن هؤلاء اليهود ليسوا صهيونيين .

(٤) أن تقسيم فلسطين إلى أربعة مقاطعات مسألة غير عملية فى حد ذاتها وظاهرة السخف ؛ فإن صغر رقعة فلسطين يجعل تطبيق مثل هذا المشروع عليها مستحيلا ثم أن الصعوبات الادارية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية كفيلة إذ ذاك بأن تحدث تعقيدات غاية فى الخطورة . إنا إذا تكلمنا عن آلاف العرب الذين سيقضى عليهم بالبقاء فى المقاطعات اليهودية المقترح إنشاؤها فلن نجد مندوحة عن القلق الشديد على مصيرهم . إذ هم لاشك سيطردوننا من أراضيهم بكل الوسائل . ومن ناحية الضمانات التى ستعطى لحماية حقوق هذه الأقلية العربية فإن حوادث الإرهاب المؤلمة والتى كان منها مأساة تدمير فندق الملك داود — ليست من العوامل التى تطمن من ناحية نجاح هذه الضمانات .

(٥) أن المشروع يعطى اليهود السيطرة على الهجرة فى المنطقة المسماة يهودية ، ويعد بتعديل القوانين الخاصة بتحويل ملكية الأرض فى صالح اليهود . ومن غير المفهوم كيف يمكن أن يقبل العرب مثل هذا المشروع الذى يتجاهل عاملين أساسيين فى تقرير مصالح العرب . فإن حكومة المقاطعة اليهودية سيسمح لها بأن تدخل منطقتها أى عدد تشاء من المهاجرين وبهذا يتحقق توصية اللجنة الانجليزية الأمريكية بإدخال مائة ألف يهودى فى فلسطين ومواصلة الهجرة بعد هذا . والواقع أن مايهدف اليه الصهيونيون هو إنشاء أمة يهودية داخل المقاطعة

اليهودية يزيد فيها اليهود على العرب . ولن يعدوا سبيلا لتحقيق هذه الغاية خيرا من انتهاج هذا السبيل . ومن الواضح الجلى — مادمنا على علم بمطامع الصهيونية — أنه حالما تبلغ هذه المرحلة ، فلن يتردد اليهود فى المطالبة بإنشاء دولة يهودية تشمل فلسطين كلها . فإذا عارض العرب ، الذين سيصبحون إذ ذاك أقلية ، مثل هذا الطلب أجيبوا بأن مصير البلاد إنما تقرره الأغلبية لا الأقلية . هـذا ، بينما الآن حينما يطالب اليهود بتقرير مصير فلسطين بأنفسهم لانراهم يجابون قط بأنهم أقلية ويجب أن يتركوا هذا الأمر لأغلبية الشعب .

(٦) بناء على هذا المشروع سيطلب من حكومة الولايات المتحدة أن تتولى الإنفاق على نقل اللاجئين اليهود من أوروبا الى فلسطين كأنما الجانب المالى فى عملية الهجرة الى فلسطين الواسعة النطاق هو كل ما يعنينا فى الأمر — دون أن نقدر ما فى هذه المسألة من الخطر على عرب فلسطين . وانى أجرأ على القول طالما اعتقد أصحاب هذا المشروع أن تدبير تكاليف النقل هو العائق الوحيد فى سبيل هذه الهجرة ، ان الحكومات العربية على أتم استعداد أن تتكفل هى بنقل اليهود من فلسطين .

لقد قيل إنه يمكن تدبير قروض للحكومات الممثلة فى الجامعة العربية تستطيع أن تستعين بها على تقدمها الاقتصادى . ونحن نؤمن أن القروض مهما كانت ضخمة لا يمكن أن يكون لها أية فائدة ما دام الخطر الاقتصادى اليهودى يهدد اقتصاديات الشرق الأوسط تهديدا متصلا .

ونحن إذ نقرأ تفاصيل هذا المشروع نستطيع أن ندرك من نظرة عاجلة أنه قد وفق فى ارضاء مطامع الصهيونيين وأخفق إخفاقا تاما فى إذكاء الأمل فى صدور العرب . وفوق هذا فان آمال الصهيونيين العريضة ورغبتهم القوية فى اتخاذ فلسطين قاعدة يتوسعون فيها حتى يسيطروا على بلاد الشرق الأوسط كل هذا كفيل بالقضاء على عامل الزمن — الذى جاء فى المشروع أنه سيعمل على تحقيق التقدم السلمى والتطور الدستورى سواء بالاتجاه نحو التقسيم أو الاتحاد الإقليمى وهما على كل حال ليسا مقبولين من العرب .

و يظهر أن المشروع يقبل مبدأ مفاده أن المهاجرين — وهم غير شرعيين فى حالة فلسطين — يتخذون بصورة آلية جنسية البلد التى يهاجرون اليها و يسمح لهم

بالقيام بدور خطير للغاية فى تقدير أمور هذه البلد وهو مبدأ لم يقر مطلقا فى أى بلد أخرى من بلاد العالم . ان حكومة صاحب الجلالة البريطانية اعترفت ولا تزال تعترف بوجود مثل هؤلاء الأشخاص فى فلسطين بينما العرب ينظرون لكل يهود فلسطين على أنهم مهاجرون غير شرعيين . وأننا نأمل فى إخلاص أن ينجح المؤتمر فى ازالة التشريعات غير المألوفة التى تجعل من فلسطين بلدا مختلفا كل الاختلاف عن بقية بلاد العالم .

وأخيرا نرى كاتب هذه المقترحات يتوجة للرجال من الجانبين يسألهم أن يتعاونوا على القضاء على الإرهاب . ان عرب فلسطين وهم عادة ضحايا أعمال العنف والاعتداءات ليغتبطون أشد الغبطة إذ يرون النظام والقانون يعم البلاد جميعا . إن هذه الاعتداءات والاستهتار بالحياة تجعلنا نحس أشد القلق على عرب فلسطين اذا تأخر طويلا اقرار حل عادل أو اذا استطاع اليهود أن يصيروا أغلبية فى البلاد .

ولذلك وبالنظر إلى ما قيل ولأن هـذه المقترحات تلغى كل الوعود السابقة التى قطعت للعرب ولأنها لا تتفق مع الاتفاقيات العالمية ومبادئ الديموقراطية فان حكومة اليمين ليست على استعداد لأن توافق عليها أو تقبل أى مشروع يظلم العرب ولا يتفق مع روح العدالة .

كلمـــة

حضرة صاحب السعادة عبد الرحمن عزام باشا

الأمين العام للجامعة العربية

ألقيت فى مؤتمر فى فلسطين بلندن

بتاريخ ١٢ سبتمبر سنة ١٩٤٦

قال حضرة صاحب السعادة عبد الرحمن عزام باشا : أن ليس لديه ما يضيفه الى ما أدلى به من سبقه من أعضاء الوفود العربية سوى النزر القليل لأنهم أوفوا القضية العربية حقها وأعطوا البراهين القاطعة على عدالتها وأعرب سعادته عن أسفه لتغيب مندوبى عرب فلسطين ولكنه أكد أنهم يشاركون الوفود العربيـة الرأى وأنهم لا شك سيقاومون و يعارضون مشروع نظام الاتحاد .

وهنا نوه سعادته بأنه كان يتمنى بعد سماعه أقوال الوفود العربية أن يدلى بنفسه بوجهة نظر اليهود نظرا لتغيب مندوبيهم ولكنه أردف بقوله إن هـذا بلا شك ماسيفعله البريطانيون لأن العرب اعتادوا فى المؤتمرات السابقة أن يسمعوا وجهة النظر اليهودية من البريطانيين أنفسهم وعاد فقال ربما لم يكن هـذا مقصودا ولكن الواقع أن العرب كانوا دائمـا يجدون أنفسهم مضطرين الى التساهل رغبة فى ملاقاة وجهة نظر البريطانيين .

ولو كان الأمر قاصرا على البريطانيين وحدهم لتوصل هـذا المؤتمر الى اتفاق فى بحر يومين أو ثلاثة أيام على الأكثر فليس وجود البريطانيين فى فلسطين إلا مؤقتا ولن يعدم العرب وسيلة للاتفاق معهم ولكن لسوء الحظ كلما دعت الحالة العرب لمقابلة البريطانيين تحتم عليهم فى نفس الوقت مقابلة اليهود .

واستطرد عزام باشا يقول : إن عرب فلسطين لن يقبلوا المشروع المقترح فاذا كان القصد منه التحالف فهم لاشك رافضون فكرة تجزئة البلاد الى مقاطعات واذا كان القصد منه التقسيم فهم أيضا رافضون لأنهم لن يسمحوا بتحول أى جزء من بلادهم الى شعب غريب ، وقـد كان من المحتمل طرحه على بساط البحث

لو كانت قد قضت به المصلحة الادارية غير أن الأمر ليس كذلك فهم يعلمون ان القصد الرئيسى منه أدخال المائة الألف يهودى الذين ألح الرئيس ترومان بشدة فى قبولهم .

وهنا تساءل عزام باشا عن السبب الذى حدا بالرئيس ترومان أن يختار مائة ألف دون تسعة وتسعين ألف أو مائة ألف وألف مثلا ، وأجاب على هـذا السؤال بقوله لعله شغف الرئيس بالاصفار .

فلو فرضنا أن العرب قبلوا العمل برأيه لأدى ذلك الى رضاهم بسلخ جزء من بلادهم ثم قبول أدخال ١٠٠,٠٠٠ يهودى وبعـد ذلك السماح بتدفق اليهود الى البلاد وقتما وكيفما يشاءون ، واستمر عزام باشا فى خطابه فقال : أن اليهود الذين يرسلون الآن الى فلسطين من أوربا جنود منتقون مجندون خصيصا للقتال : فمن مصلحة البلاد إذن أن يوقف تيار هذه الهجرة، نعم حرى بمصلحة البلاد أن يوضع حد لهـذا التجنيد وأن يوقف تدفق هؤلاء الجنود اليها لأن فلسطين فى أشـد الاحتياج الى الأمن والسلام .

والحقيقة هى أن هـذا المشروع دبر لأغراض سياسية محضة وليس بقصـد اصلاح ادارة البلاد فهو لو طبق لمـا أفلح فى تهدئة خواطر الارهابيين حتى ولو كان ذلك هو المقصـود لأن اليهود يركضون وراء انشـاء وطن قومى يضم ليس تل أبيب أو منطقة معينة فى فلسطين فحسب بل فلسطين بأجمعها و بعد ذلك شرق الأردن أيضا وليس ثمة وسيلة لوضع حد لجشعهم .

ولن يصلح المشروع أيضا لاستتباب الأمن فى البلاد لأنه لاسبيل مطلقا لكبح جماح الإرهابيين بمالأتهم .

واذا نظرنا الى هذا المشروع من جهة عملية محضة لانتهى بنا كذلك الى منطقة يهودية يكون العرب فيها أقلية مآلها لا شك الطرد، وأخرى عربية يقطنها بدورها أقلية يهودية من الصعب التوصل الى طريقة للتعامل معها .

وختم عزام باشا خطـابه بقوله : إن اعتراضات العرب على المشروع هى اعتراضات مبنية على أسس عملية مما يثبت أن المشروع لم يكن وليد الرغبة فى الإصلاح الادارى بل هو مصدر خطر على ذلك البلد الصغير مهددا استتباب الأمن فيه ومعرضا كيانه الاقتصادى للدمار، لذلك يعترض العرب عليه و يرفضونه بالاجماع.

كلمة دولة فارس بك الخورى

(رئيس وفد الجمهورية السورية)

ألقيت فى مؤتمر فلسطين بلندن

بتاريخ ١٢ سبتمبر سنة ١٩٤٦

وقال فارس بك الخورى إن المحادثات الأولى للمؤتمر تضمنت إشارات كثيرة الى تغيب عرب فلسطين . وأنه لا ينوى تعديد كل الأسباب التى أدت الى هذا ولكن ثمت سبيل لمعالجة هذا الموقف . إن تفرقة الحكومة المعتدية فى المعاملة بين اليهود والعرب فى فلسطين مسألة تستوجب العناية . إذ أن كثيرين من العرب لا يزالون فى السجون لأشياء حدثت فى سنة ١٩٣٦ و بعض هؤلاء لم يقدم للمحاكمة . بينما معاملة اليهود اتصفت بكثير من التسامح والتساهل . لماذا يبقى العرب فى السجون لجرائم صغيرة مثل حوزة الأسلحة . وقد عبر دولة فارس بك عن أمله فى أن تتخذ الخطوات اللازمة للافراج عنهم .

إن التصريحات التى أوردتها الوفود العربية يجب أن تكفى لتوضيح القضية العربية للوفد البريطانى وأن الأسباب التى عرضها اليهود أولئك الذين يدافعون عن قضيتهم يجب أن تدرس أيضا . إنهم يدعون أن ثمت نبؤة فى التوارة هى بمثابة صك لهم . ومن المفيد فى هذا الصدد أن نعرض فى إيجاز لقصة اليهود فى فلسطين .

"وواصل فارس بك الخورى حديثه قائلا" .

إن الحملة اليهودية على فلسطين بدأت فى القرن السادس عشر قبل الميلاد .

وقد نجح اليهود إذ ذاك فى التغلب على منطقة صغيرة فى هذه البلد أقاموا فيها مملكتين . ولم تتوقف المعارك الدامية والصراع المتصل بينهم و بين سكان البلاد

الأصليين قط . وأن التوراة عامرة بقصص الصراع و إراقة الدماء الذى لا ينقطع وقد ظلت المملكتان اليهوديتان قاصرتين على منطقة صغيرة فى الطرف الشرقى للبلاد ولم يبلغا ساحل البحر المتوسط قط .

وقد حطم البابليون فى القرن السادس مدنهم ونقلوهم معهم الى بلاد ما بين النهرين وقد تنبأ أنبياء التوراة أثناء هذا النفى إن الله سيردهم إلى الاراضى المقدسة . وقد تحققت هذه النبوءات بعد سبعين عاما من ذلك التاريخ حينما أمر سيرس الفارس باعادتهم الى القدس . وقد عارض جوشام الأسير العربى فى هذا الرجوع وسعى الى إيقافه على أن اليهود نجحوا بالاستعانة بتأييد سيرس القوى فى الاستقرار فى مساحة صغيرة من الأرض تضم القدس وضواحيها .

وفى القرن الرابع غلبهم المقدونيون على أمرهم وحكموهم حتى سنة ٧٠ ميلادية حين أعمل فيهم تيتس القتل والذبح ونقلهم — لا الى منطقة معينة ولكن الى مناطق متفرقة من العالم — كما أمر ألا يسمح ليهودى بالعودة إلى القدس .

وقد ظلت فلسطين بعد هذا التاريخ خالية من اليهود لعدد كبير من القرون .

وفى القرن السابع حينما طرد العرب البيزنطيين من سوريا ذكر رئيس أساقفة القدس للخليفة عمر أنه يملك أمرا ينص على منع اليهود من دخول تلك المدينة فأمر الخليفة أن يحترم هذا الأمر ويعمل به على أنه أثناء الحكم العثمانى أغفل أمر هذا المنع وأخذ بعض اليهود فى التسرب الى البلاد .

من هذا العرض التاريخى الموجز يمكن الخلاص الى أن الحجة التاريخية التى يبنى عليها اليهود دعواهم لا يمكن أن تثبت للأسباب الآتية :

(١) لم يكن اليهود سكان فلسطين الأصليين ولكن كانوا غزاة حاولوا فرض أنفسهم على البلاد ولاقوا فى هذا السبيل مقاومة شديدة من السكان الأصليين . وأن العرب من الناحية الأخرى نسل أولئك السكان الأصليين الذين كانوا يعيشون فى البلاد قبل اليهود وقاوموا الغزو اليهودى واستمروا يعيشون هناك حتى اليوم .

(٢) إن الفتح اليهودى كان فتحا قصير المدى متقطعا ولم يمتد فى أكثر من قطعة صغيرة من البلاد .

(٣) ان وجود اليهود بالعنوة والاقتدار فى جزء من فلسطين فى مطلع التاريخ القديم لا يمنحهم حقا ما فى استئناف هـذا الاحتلال المفروض فرضا بعد مضى عشرات القرون . لقد استولوا على الأرض الفلسطينية وقام هؤلاء الفلسطينيون أنفسهم باستردادها ثم لو أمكن لهذه الدعوى أن تثبت لما كان لأمة الحق أن تبقى حيث هى الآن فان العرب يجب أن يطالبوا إذ ذاك بأسبانيا والرومان بانجلترا والانجليز بالولايات المتحدة .

ولقد كان عدد اليهود فى كل فلسطين يبلغ وقت الانتصار البريطانى العربى فى ١٩١٧ نحو ٥٠,٠٠٠ فقط أو أقل من ١٠ فى المائة من مجموع السكان بينما كان العرب أكثر ٦٠٠,٠٠٠ أى أكثر من ٦٠ فى المائة . ولكن وعد بلفور والانتداب فتحا الباب على مصراعيه لليهود .

لقد كان فرض الانتداب على فلسطين عملا غير شرعى وليس له سند أخلاقى فان انشاء الانتدابات بعد الحرب العالمية الماضية (والوصايات بعد الحرب الحالية) ينطبق على المستعمرات التى لا قدرة لها على حكم نفسها والتى انتزعت من دول معادية ولا ينطبق على أجزاء قائمة بذاتها انتزعت من مثل هـذه الدول . ولقد كانت فلسطين جزءا قائما بذاته من الامبراطورية العثمانية ولم تكن مستعمرة تركية كما أرادت " الدول الأربع العظمى " اذ ذاك أن نعتبرها . ولقد شاركت فلسطين مثل بقية الولايات العربية الأخر فى ادارة شؤون الحكومة العثمانية بنفس الطريقة التى كانت تتبع فى الولايات التركية الأخرى كما كانت ممثلة فى البرلمان العثمانى فى استامبول .

ولم تفرض وصاية ما على الولايات الأوربية التى أقتطعت من الامبراطوريات العثمانية أو النمسوية او الروسية ولكن أعلن استقلال هذه البلاد أو ضمت إلى دول مجاورة لأسباب عنصرية كما حدث فى تشيكوسلوفاكيا وبولندا وفنلندا والجمهوريات البلطيقية الثلاث واوكرانيا والتيرول وألبانيا وبلاد الجزيرة العربية واليمن . وقد طبق النظام الانتدابى على المستعمرات الألمانية فى أفريقيا ومنطقة المحيط الهادى .

وهذا الانتداب غير الشرعى الذى سعى الى اقامة وطن قومى لليهود فى فلسطين هو سبب الموقف الذى يعد كارثة والذى نتجت عنه الأزمة الحالية التى أصبحت

عاملا أساسيا ليس فى حقوق العرب الحيوية فحسب وانما فى مستقبل العلاقات الودية مع بعض الدول العظمى الذى يهمنا أن نستبق معهم أشد الروابط وأوثقها فى ميدان التعاون العالمى .

وهـذه الأخطاء التى ارتكبت فى المـاضى القريب يجب العمل على اصلاحها والانصراف عن أساليب الظلم والتعسف و يجب التمسك بأهداب مبادئ الديمقراطية والحرية السامية كما ينص عليها ميثاق هيئة الأمم المتحدة . هذه الأخطاء وهذا الظلم لا يمكن بشكل ما أن يصيرا قاعدة لاتفاق دائم للمسألة الفلطينية .

ثم إن وعد بلفور يناقض وعود مك ماهون التى تعد بمنح الاسـتقلال للبلاد العربية بما فيها فلسطين هذا بينما يناقض الانتداب المـادة ٢٢ من اتفاقية جامعة الأمم التى تنص على قواعد الانتداب ولذا كان وعد بلفور والانتـداب غير شرعيين .

إن بعض المسئولين يدعون أن تصريح بلفور وعد شرف يجب أن يحقق . وقد يكون هـذا حقا لو أن فلسطين كانت ملكا خالصا للورد بلفور أو أرضا خالية تملكها الحكومة . ولكن ليست هذه هى الحالة ، إن فلسطين تزدحم بشعب أمة عظيمة تشغل منطقة على ذاية من الأهمية فى العـالم ولهـا تاريخ رائع .

ان مثل هذه الوعود التى تهب أملاك الغير لاقيمة لها .

ولقد انتزعت فلسطين كنتيجة للانتداب وتصريح بلفور من أمها سوريا التى كانت دائما جزءا متمما لها وكانت ستظل كذلك لولا الانتداب وتصريح بلفور .

إن ذكريات الحملات الأليمة التى شنها الصليبيون لاتزال ماثلة حية فى الأذهان ولقد ظل نقاد العصور التالية يحملون عليها بعنف ، ومـما يدعو الى أشد الأسف أن يشرع من جديد فى حملة صليبية يهودية فى القرن العشرين تداس فيهـا كل المبادئ الإنسانية هذا رغم وجود هيئة الأمم المتحدة . وستكون كارثة أعظم اذا قامت الدول العظمى التى يعتقـد أنهـا الدعامات الكبرى للديمقراطية وحقوق الانسان بمناصرة هذه الحملة الصليبية اليهودية الجديدة .

ان الوطن القومى لذى يسعى اليه الصهيونيون بكل جهدهم لن يسمح به العرب بشكل ما وان الأسباب التى يعرضها المدافعون عن مطامح الصهيونية يعوزها القدرة

على الاقناع ، فان اضطهاد اليهود فى أوروبا لا يبرر فرضهم على عرب فلسطين فهم غير مسئولين عن هذا الاضطهاد الواقع على اليهود ومن العدالة والصواب لو أرغمنا أولئك الذين خلقوا المشكلة باضطهادهم لليهود أن يتولوا هم حل هذه المسألة فمن المعروف أن النازية والفاشية كانتا تضطهدان اليهود أثناء سلطانهما ، قوتهما. ولكن النازية والفاشية لم يعد لهما الآن بقاء فى أوروبا . والسيطرة الآن هناك للديمقراطية فلماذا إذن لا يعود هؤلاء اللاجئون اليهود الى أوطانهم الأولى و يحيون فى أمن فى ظل النظام الديمقراطى ؟ لماذا يفضلون الذهاب الى فلسطين فيخلقون هذا الاضطراب الجهنمى ؟

ليس العرب ممن يوسمون بمناهضة السامية ، وهم يعاملون مواطنيهم من اليهود معاملة عادلة . بل ان الحكومة السورية تسعى الآن لتحقيق الأمن والاستقرار لمواطنيها اليهود الذين ظلوا يتمتعون بهذا الأمن وهذا الاستقرار حتى مجىء الصهيونية ، إن الصهيونية تجعل هذه المهمة غاية فى الصعوبة بالنسبة للحكومة السورية كما أن الاقتراح المعروض للبحث أعنى خطة التقسيم الى مقاطعات ينطوى على النقائض الاساسية الآتية :

١ — إدخال ١٠٠,٠٠٠ لاجئ جديد .

٢ — مواصلة الهجرة دون حد تقرره الحكومة اليهودية المحلية التى لا تخضع فى هذا إلا لسيطرة ضعيفة للغاية من الحكومة المركزية .

٣ — إلغاء القيود المفروضة على بيع الأراضى .

٤ — إخراج العرب من المساهمة فى إدارة مقاطعات بلادهم وترك هذه المقاطعات لمصير مظلم . ثم إن المشروع يعطى اليهود قطعا من فلسطين لم تحتلها قط .

٥ — عدم وجود أى إشارة إلى مصير هذا التقسيم الى مقاطعات مستقلة استقلالا داخليا وهل يتجه هذا التقسيم الى تجزئة نهائية أو الى اتحاد مركزى فيه أغلبة يهودية؟ إن العرب يعترضون على الاتجاهين على السواء .

هذه الحقائق كافية جدا لكى تجعل هذا الاقتراح مرفوضا من الحكومة السورية .

نص مقترحات الوفود العربية

فى مؤتمر فلسطين بلندن سنة ١٩٤٦

(أولا) الخطوة الأولى هى أن يقوم المندوب السامى بعد استشارة العناصر الرئيسية الفلسطينية بتعيين حكومة مؤقتة مؤلفة من ٧ وزراء عرب وثلاثة من اليهود الفلسطينى الجنسية وتحول السلطات التشريعية والتنفيذية التى تمارسها الإدارة الفلسطينية الحالية الى الحكومة المؤقتة بمجرد تعيينها ، ويحتفظ المندوب السامى بحق الاعتراض "الفيتو" على قرارات هذه الحكومة أثناء فترة الانتقال .

(ثانيا) وفى ذات الوقت يبدأ المندوب السامى بمساعدة الحكومة المؤقتة فى تحضير سجل انتخابى أساسه الانتخاب على درجة واحدة للذكور البالغين وبمجرد الانتهاء من تجهيز هذا السجل تبدأ الحكومة بانتخاب أعضاء جمعية تأسيسية بموجب قانون انتخاب تصدره الحكومة ، وتؤلف هذه الجمعية التأسيسية من ٦٠ عضوا ويحتم أن ينص قانون الانتخاب على ضرورة تمثيل واف فى هذه الجمعية للعناصر الرئيسية من المواطنين بنسبة تعدادها كما هو مبين بالفقرة الرابعة (٦ أ) أدناه .

(ثالثا) تعد الحكومة المؤقتة وتعرض على الجمعية التأسيسية مشروع دستور لفلسطين وفى حالة عدم تمكن الجمعية التأسيسية من التوصل الى اقرار أحكام هذا الدستور أثناء ستة شهور من تاريخ اجتماعها تعيد الحكومة المؤقتة النظر على ضوء مداولات الجمعية وتعدله اذا اقتضى الأمر ثم تصدره .

(رابعا) ترتبط الحكومة المؤقتة عند اعداد مشروع الدستور او اصداره وكذلك الجمعية التأسيسية عند مناقشته والتصويت عليه بالارشادات التى يقدمها المندوب السامى وفيما عدا هذه الارشادات الملزمة لا يخضع القانون الدستورى كما تقرره الجمعية التأسيسية لحق الاعتراض الذى يمارسه المندوب السامى وتقضى هذه الارشادات بأن ينص فى صلب الدستور على المبادئ الآتية :

١ — تكون فلسطين دولة موحدة .

٢ — وتكون ذات دستور ديمقراطى ومجلس نيابى منتخب .

٣ — ينص الدستور على ضمانات لقداسة الأماكن المقدسة تتناول حرمتها والمحافظة عليها وحرية زيارتها وحرية العبادة طبقا للحالة الراهنة .

٤ — يتضمن الدستور فى حدود الضمانات المناسبة حرية ممارسة العبادات طبقا للحالة الراهنة فى فلسطين (بما فى ذلك اقامة محاكم دينيـــة مستقلة لقضاء الأحوال الشخصية) .

٥ — ينص قانون التجنس — ضمن الشروط التى يجب على الطالب استيفاؤها أن يكون قد أقام فى فلسطين أقامة شرعية متصلة لمدة عشر سنوات سابقة على تقديم طلبه .

٦ — يجب أن ينص الدستور على الضمانات الآتية :

(ا) يتمتع بكافة حقوق المواطن .

(١) كل شخص يقع تحت التعريف الوارد فى القسم الأول من قانون الجنسية الفلسطينية لسنة ١٩٢٥ — ١٩٤١ وكل شخص يقع تحت التعريف الوارد فى القسم الثانى بشرط مراعاة القيد الوارد فى الفقرة ٣ أدناه .

(٢) كل شخص اكتسب الجنسية الفلسطينية عن طريق التجنس قبل مايو سنة ١٩٣٩

(٣) كل شخص اكتسب الجنسية الفلسطينية بحكم قانون الجنسية الفلسطينية (١٩٢٥ — ١٩٤١) بعد مايو ســنة ١٩٣٩ وأقام فى فلسطين اقامة دائمة لمدة عشر سنوات .

(٤) كل شخص يكتسب الجنسية الفلسطينية فى المستقبل بحكم قانون الجنسية الجديد المنوه عنه فى الفقرة الخامسة عاليه .

(ب) حق كل شخص مقيم فى فلسطين فى أن يطلب التجنس بالجنسية الفلسطينية بنفس النصـــوص والشروط وبغير أى تمييز بسبب الجنس أو الدين أو اللغة .

(ج) حق الهيئات الدينية وغيرها من الجمعيات أوالأفراد فى أن يكون لهم — فضلا عن المؤسسات التعليمية التى تديرها السلطات العامة — مدارس خاصة وجامعات بشرط تعلم اللغة العربية فى هذه المدارس بصفة اجبارية وخضوعها لرقابة الحكومة لحفظ مستوى التعليم ومنع التعاليم المثيرة وذلك بقصد إيجاد ولاء مشترك .

(د) حق اليهود فى استعمال اللغة العبرية كلغة رسمية ثانية فى الأقسام التى لهم فيها الأغلبية المطلقة .

(هـ) (١) النص فى قانون انتخاب المجلس النيابى على تمثيل جميع الأقسام المهمة للمواطنين تمثيلا ملائما بشرط ألا يزيد عدد الممثلين اليهود فى أية حال من الأحوال عن ثلث أعضاء المجلس كما هو موضح بفقرة (أ) أعلاه .

(٢) النص فى الدستور على أن يلاحظ حفظ نسبة التمثيل فى المجلس النيابى عند تكوين السلطات التنفيذية أو الادارية .

٧ — ما لم والى أن يصدر تشريع ينص على خلاف ذلك تحرم الهجرة اليهودية الى فلسطين بتاتا وتبقى القيود المفروضة فى الوقت الحاضر على نقل الأراضى بغير تغيير وينص فى الدستور على أن كل تغيير فى هاتين المسألتين يقتضى اصدار قانون يتطلب موافقة العرب فى فلسطين بأغلبية تمثيلهم فى المجلس النيابى .

٨ — يصدر بالضمانات الخاصة بالأماكن المقدسة تصريح للجمعية العمومية للأمم المتحدة من دولة فلسطين المستقلة تتعهد فيه بعدم تغيير هذه الضمانات بغير موافقة الجمعية المذكورة .

٩ — أى تعديل للضمانات الخاصة بحقوق المواطنين اليهود المنصوص عنهم فى الأحكام السابقة يتطلب موافقة مواطنيهم فى فلسطين بأغلبية الأعضاء اليهود فى المجلس النيابى .

١٠ — تنشأ الادارة اللازمة لتأسيس محكمة عليا للنظر فى دستورية القوانين ويجوز لأى مواطن فلسطينى أن يلجأ الى هذه الهيئة فى هذا الخصوص .

A.U.B. LIBRARY

(خامسا) بعدأن يصدر الدستور تتخذ الحكومة المؤقتة التدابير اللازمة لأجراء أول انتخابات برلمانية و يعين بعد ذلك أول رئيس للدولة الفلسطينية المستقلة بأية طريقة ينص عليها الدستور لهذا الغرض وحينئذ يتمتع رئيس الدولة بكافة السلطات المخولة له فى الدستور وتنهى الدولة المنتدبة الانتداب وتعترف باستقلال فلسطين وتعقد معاهدة تحالف لتحديد العلاقات المستقبلة بين حكومة جلالة الملك فى المملكة المتحدة وحكومة فلسطين المستقلة .

(سادسا) يراعى باستمرار درج عدد واف من الفلسطينيين فى سلك الادارة أثناء فترة الانتقال .

(سابعا) يبذل كل مجهود لاتمام المراحل الموضحة بالفقرات السالفة فى أقرب وقت ممكن بصرف النظر عن عدم تعاون أى عنصر من العناصر الفلسطينية فى هذا العمل ويجب ألا يتأخر تسلم رئيس الدولة الفلسطينية لمقاليد منصه عن ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٨

المطبعة الاميرية ١١٢٢٤-١٩٤٦-١٠٠٠

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES
00489831
A.U.B Libr

CA
956.9404
K459kA
c.1